ولاية العهد كمدخل طبيعي للحكم في دول الخليج
مع دراسة تطبيقية علي دولة قطر (حالة دراسية)

د. يوسف محمد عبيدان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر
١٩٩٢

تمهيد:

إن غرضنا من هذا البحث هو دراسة موضوع ولاية العهد في الدول الخليجية ذات الدساتير المكتوبة وهي الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة [1] باعتبار هذه المسألة من المسائل الجوهرية في الحياة السياسية ، نظراً لكونها المدخل الطبيعي لشرعية الحكم وما يؤدي إليه ذلك من حفظ استقرار النظام السياسي واستمراره ووقايته من عوامل الاضطراب والاهتزاز . وسوف نتناول بالتحليل في بحثنا هذا دراسة هذه المسألة في جانبها السياسي دون الدخول في جانبها التاريخي إلا بالقدر الذي يتطلبه ذلك الجانب السياسي ولا شك أن هذه المسألة قد غدت اليوم ذات شأن خطير في بنيان هذه النظم ، وإن تحليلنا لها سوف يساهم في تقييمها ويلقي الضوء على ما تلعبه من دور في حفظ كيان هذه البلدان الجديدة الناشئة ، بما يسمح بالمقارنة بينها وبين واقعها وأيضاً بين النظم القائمه في مناطق أخري من العالم وتاسيساً علي هذا ، نتناول بالدراسة والتأصيل هذه المسألة علي النحو التالي :

أولاً : التكوين التاريخي للدول الخليجية ومفهوم الأسر الحاكمه .

ثانياً : العلاقة بين الأسر الحاكمه وبريطانيا في عهد الحماية وأثر ذلك في تثبيت الحكم .

ثالثاً : مفهوم ولاية العهد في الدول الخليجيه .

رابعا : ولاية العهد في قطر (حالة دراسية) .

---

(١) اثرنا الاقتصار علي دراسة مسألة ولاية العهد في هذه الدول نظرا لأن هذه الدول لها دساتير وقوانين أساسية تناولت هذه المسألة بشيء من الدقة والتحديد تسهيلا للمقارنة

أولاً : التكوين التاريخي للدول الخليجية ومفهوم الأسر الحاكمة :

إننا في دراستنا للتكوين التاريخي لهذه الدول ، سنطرح جانباً – كما أشرنا – الدراسات التاريخية التي تخرج عن نطاق دراستنا والاكتفاء بالإشارة إليها كلما لزم الأمر وبالقدر الذي تسمح به دراستنا السياسية ويعين في إلقاء الضوء علي موضوع ولاية العهد .

فمما لامراء فيه أن الدول الخليجية تمتاز بانتمائها لتاريخ مشترك ، إذ أنها جميعا تعتبر أجزاء من منطقة جغرافية واحدة في الخصائص والسمات المشتركة من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية[1] ، وهي عبر عصورها التاريخية كذلك خضعت لظروف واحدة تتمثل في قوي متشابهة في الداخل والخارج سواء في ذلك من ناحية تركيبها الاجتماعي ونظامها في الحكم التقليدي أو من ناحية تبعيتها للنفوذ العثماني والاستعمار البريطاني ، ثم في تطورها المعاصر الذي نشاهده اليوم واقعاً حيث أضحت دولاً ذات سيادة من الناحية السياسية والاقتصادية . ولذلك فإن التاريخ السياسي والاجتماعي للإمارات الخليجية فيما قبل إنشاء الدولة المعاصرة يلقي الضوء علي واقعها في عهد الاستقلال المعاصر . فلقد ظهرت إلي الوجود بين قوي خارجيّه فرضت سلطانها عليها ، وأحكمت قبضتها عليها بتوجيه دفة تطورها وسياستها ، وبين قوي داخليه أصيلة في صلب بنائها المجتمعي وتركيبها الحضاري[2] .

ولقد تمثلت القوي الخارجيّه من الناحية الإسمية في السيادة العثمانية ومن الناحية الفعلية في الاستعمار البريطاني الذي عرف حق المعرفة الأهمية

(١) أنظر رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم في دول الخليج : دراسة مقارنة لكل من قطر والكويت والبحرين ، مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧٣ .

(٢) فريد هاليدي : المجتمع والسياسة في الجزيرة العربيه ، تعريب د . محمد غانم الرميحي – مطابع دار الوطن ، الطبعة الأولي ، الكويت ١٩٧٦ ، ص ص ٣٢ – ٣٥ .

الاستراتيجية والسياسية للخليج بالنسبة لامبراطوريته في الهند خاصة منذ أن اكتشفت بريطانيا أن غزو نابليون لمصر في عام ١٧٩٨ كان يخفي وراءه أهداف الهجوم الفرنسي علي الهند ، فحرصت بريطانيا علي أن تبقي منطقة الخليج في " أيد غير معادية لها " (١) .

كما تمثلت قوي التطور السياسي التنظيمي من الناحية الداخلية في بروز أسرة حاكمة انعقد لها لواء الرياسة والإدارة في هذه الدول وذلك علي نحو ماصاغه ابن خلدون من قانون التطور الاجتماعي والسياسي في تجربه الحكم عند العرب (٢) ، وهذه الأسر التي يستمد منها نظام الحكم في هذه الدول كيانه ونشأته هي التي قامت ولا تزال تقود المسيرة السياسية العامة فيها مستهدفة تطوير النظام الاجتماعي بما يتلاءم مع اتجاهات الدول الجديدة كما صاغته دساتيرها (٣) .

وإنه لمن المعروف – طبقاً لمصادر التاريخ – أن التكوين التاريخي لكل دولة يرتبط بظهور الأسرة الحاكمة وتزعمها للسلطة والريادة ، نتيجة ما حظيت به هذه الأسرة من جاه ونفوذ وغني مكنها من التفرد بهذه المكانة فلم يكن مجيئها إلي السلطة وتقلدها زمامها أمراً ميسوراً بل كان محفوفاً بالمخاطر ، تكبدت من جرائه هذه الأسرة الكثير من المتاعب والتضحيات

---

(١) Ramahi, Seif A. EL-Wady - Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States. New York Carlton Press, Inc., 1973, P. 69 .

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثاني ، القاهرة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ ، ص ٤٣٩ .

(٣) أنظر رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم في دول الخليج : دراسة مقارنة لكل من قطر والكويت والبحرين ، مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

المادية والبشرية ، بما عقدته من تحالفات مع أسر أخري للوقوف معها في كفاحها سواء من الناحية الداخلية أو من الناحية الخارجية حيث طلبت الاستنجاد بقوي خارجية للمعاونة في تثبيت ملكها كي يتسني لها مقاومة خصومها في الداخل والخارج .

ومن الجدير بالذكر أن الطبيعة كانت عاملاً من عوامل نجاح هذه الأسر في الارتقاء إلي مسرح الزعامة . فقد كانت الهجرة من وإلي هذه البلدان بسبب القحط وندرة المياه والكلأ من العوامل التي دفعت هذه الأسر كما أشرنا إلي خوض الحروب سواء مع القوي المحلية المسيطرة أو مع القوي الخارجية المناوئة التي تمثلت في الامبراطورية العثمانية والامبراطورية البريطانية . كما كان لعامل الثراء أثره هو الآخر في وصول هذه الأسر إلي سدة الحكم ، إذ أسهم كذلك وإلي حد كبير في تقوية نفوذ هذه الأسر ومركزها ونفاذ كلمتها في أوساط الكثير من الأسر والقبائل المتحالفة معها .

وتفريعاً علي هذا زخر التاريخ السياسي الخليجي بأسر حاكمة ارتبط اسمها وتاريخها بالبلد الذي تمكنت فيه من تقوية شوكتها وسلطتها فاصبحت بما قامت به من حروب وما حققت من انتصارات هي الهيئة التي تجسد رمز الشرعية في حكم هذه البلاد .

ففي الكويت تجمع الروايات التاريخية علي أن آل الصباح هم أول من أسس الكويت ، إذ كانت قبل مجيء هذه الأسرة ديراً فقيرة يقطنها فقط بضع عشائر ، فاستوطنتها هذه الأسرة وشيدت بها بيوتاً حجرية صالحة للإقامة الدائمة ، كما يروي ذلك المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد [1] .

---

(١) عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ص ٢١ - ٣٣ .

وتأسيساً على هذا فإن التاريخ الحقيقي للكويت يبدأ بوصول الأسرة الصباحية إليها وهي تنتسب إلي قبيلة عنزه العربية التي ينتمي إليها كل من الأسرتين الحاكمتين في السعودية والبحرين . ويحكي التاريخ أن الفقر والقحط والخلافات العائلية [1] كانت الدافع لهذه الأسرة ونظيرتها في البحرين إلي ترك الموطن الأصلي في نجد والانتقال إلي قطر ، ولكن لم يطب لها المقام ، فانتهي بها المطاف إلي الاستقرار في الكويت التي كانت تحكم بواسطة ابن عريعر زعيم قبيلة بني خالد ذات الثراء الواسع العريض [2] . وما أن وطئت أقدام آل صباح أرض الكويت حتي سعوا في باديء الأمر إلي التحالف مع أمراء بني خالد الذين تنازلوا لهم طواعية عن الإمارة لما كانوا يعانونه من فرقة وشقاق نتيجة حروبهم مع القبائل الأخري ، وقد كان الخلاف حافزا للمستوطنين الكويتيين في العام ١٧٥٦ وجلهم من القبائل والعشائر التي تنتمي بالأصل إلي بلاد نجد لأن يقرروا بالإجماع تولية وانتخاب عميد الأسرة الصباحية آنذاك الشيخ صباح بن جابر وتنصيبه كأول حاكم للبلاد من هذه الأسرة .

أما سبب اختيار القبائل الكويتية لهذا الحاكم فيعزوه المؤرخون إلي ما كان يتمتع به والده من زعامة وهيبة علي قومه منذ أن كان في موطنه الأصلي (نجد) قبل الهجرة ، وبتولي هذا الأمير الشاب شهرت الأسرة الصباحية كأسرة حاكمة علي مسرح الحكم في الكويت في أوائل القرن الثامن عشر تقريباً ، ومنذ هذا التاريخ أصبح الحكم في الكويت ميراثاً يتوارثه الخلف عن السلف من هذه الأسرة [3] .

---

(١) عبد العزيز الرشيد : الضوء على تاريخ الكويت ، دار الكاتب العربي ، مطابع الرشيد بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧ .

(٢) لوريمر ديكسون : الكويت وقبائل وادي الباطن ، دار الكاتب العربي ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٠ .

(٣) سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١١ .

أما في البحرين فإن التاريخ السياسي الحديث لها يبدأ بوصول آل خليفه عام ١٧٨٣ م وتسلمهم زمام السلطة فيها وذلك حين استقر المقام بآل خليفة في قرية الزبارة من شبه جزيرة قطر وبطدوا حكمهم فيها ، واتخذوا منها مقراً للتطلع نحو جزر البحرين المتاخمة لهم ، بقيادة كبير لهم يدعي الشيخ أحمد الخليفه (الملقب باحمد الفاتح) والذي واتته الفرصة بعد عدة محاولات قام بها إلي طرد والي فارس العربي من البحرين عام ١٧٨٣ ، ودخول قواته البحرين بقيادته فاتحة وتمكنها من احتلال جزيرتي المنامة والمحرق [١] .

وبدخول هذا الشيخ إلي البحرين يكون قد أرسي دعائم حكم أسرة آل خليفه فيها كما وضع هذا الفتح أيضاً نهاية للنفوذ الفارسي علي جزر البحرين [٢] ومنذ اضطلاع الأسرة الخليفية بالحكم دأبت جادة للدفاع عن حكمها ضد مختلف الطامعين من القوي المحلية بشتي الوسائل العسكرية أحياناً والسياسية أحياناً أخري ، مما حفظ لها استقلالها حتي انتهي الأمر بقيام بريطانيا بالمحافظة علي ما سمي بالوضع الراهن في منطقة الخليج والذي استمر حتي الاستقلال .

(١) أمل الزياني : البحرين من ١٧٨٣ – ١٩٧٣ ، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج ، مطابع دار الترجمه والنشر لشئون البترول ، بيروت ١٩٧٣ ص ٤٤ .

(٢) أنظر في هذا بالتفصيل كلا من :

١ – Kelly, J. B. - Eastern Arabian Frontiers, Clarendon Press, London, 1964, PP 112 - 115 .

٢ – د . أحمد مصطفي أبو حاكمه : تاريخ شرق الجزيرة العربيه في العصر الحديث ، مطبعة النهضه ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ٦٤ – ٨٩ .

٣ – حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، مطبعة لجنة التاليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٨٧ – ١٠٢ .

أما التاريخ السياسي الحديث لقطر - طبقاً لروايات المؤرخين - فإنه لا يختلف عن مثيليه في الكويت والبحرين ، فتاريخها يبدأ بوصول أسرة آل ثاني إلي الأرض القطرية [1] كأسرة حاكمة علي نحو مشابه تماما لما كان عليه الحال في الكويت والبحرين . وقد تواجد آل ثاني في قطر [2] وفقاً لإجماع الروايات في أوائل القرن الثامن عشر ، وهم ينتسبون إلي جدهم الشيخ محمد بن ثاني بن ثامر بن علي من قبيلة بني تميم وكان موطنهم الأصلي في بلاد نجد ، ومنها نزحوا إلي واحة جبرين من أراضي السعودية ، وأخذوا في التجوال في جنوب هذه البلاد شرقاً وغرباً حتي حطت بهم الرحال في مدينة الزبارة حيث ولد فيها الشيخ ثاني جد العائلة . ثم مالبثت الأسرة أن انتقلت إلي بلدة " فويرط " في شمال قطر قبل انتقالها إلي الدوحه عام ١٨٤٧ ، وكان نزول الأسرة الدوحة في ظروف عسيرة بسبب أطماع القوي الإقليمية وتكالب القوي المحليه علي السلطة [3] . وقد تمكن الشيخ محمد بن ثاني بفضل حنكته وما تحلي به من صفات أن يوحد القبائل القطرية في مواجهة خصومه من آل خليفه في البحرين ، فاستطاع بفضل توحيد الصفوف ردّ غارات شنها آل خليفه عليهم في مدينة الوكرة وتمكن من هزيمتهم في هذه المدينة وقد وجد الشيخ محمد في ابنه الشيخ جاسم خير عون له ، إذ تولي الشيخ جاسم ولاية الحكم بعد أبيه ، ويشار إليه علي أنه المؤسس الفعلي لإمارة قطر منذ توليه

---

(١) Zahlan, Rosemarie Said - The Creation of Qatar, Croom Helm, London 1979, P. 18 .

(٢) محمود بهجت عباس : تاريخ قطر العام ، الطبعه الأولي ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ص ٦٦ - ٨٦ - ٨٧ .

(٣) د . خالد العزي . الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مطبعة الربيعي بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٢ .

الحكم عام ١٨٧٨ [١] ، واستطاع هذا الشيخ - رغم أن حكمه لقطر كان تحت السيادة الاسميه للدولة العثمانية الإسلامية - أن يؤلف بين قلوب القبائل القطرية ويصبح فيهم السيد المطاع ويحظي منهم بالسمع والطاعة وساعده علي ذلك ما أوتي من صفات شخصية ودهاء وحنكة وتغلب علي الصعاب فضلاً عن ثرائه الواسع الذي جعل منه أكبر وأشهر تجار اللؤلؤ وبهذا تكون قاعدة الحكم قد تثبتت في أسرة آل ثاني ، منذ ذلك التاريخ .

أما دولة الإمارات العربيه المتحدة التي تكونت في السبعينات من سبع إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقه ورأس الخيمه وعجمان والفجيرة وأم القيوين ، فكلها منطقة جغرافية واحدة أو بالأحري ساحل له سمات وخصائص واحدة ومتشابهة في الجغرافيا والوحدة التاريخية والتراث المشترك واللغة والدين والعادات والتقاليد[٢] كما تكشف ذلك المؤلفات التاريخية وكان هذا الساحل منذ نشأته قديماً يعرف بين أهل الخليج باسم إمارات الساحل أو إمارات ساحل عمان ، ولكن بعد أن تدخل البريطانيون في أمور هذا الساحل عقب الحملة البريطانيه عام ١٨١٩ وتوقيع اتفاقية عام ١٨٢٠ مع شيوخ الإمارات ثم اتفاقية عام ١٨٥٣ مع هؤلاء الشيوخ ، أيضاً أصبحت إمارات هذا الساحل تعرف لدي الرسميين البريطانيين وفي الخرائط الدوليه باسم إمارات الساحل المتصالح [٣] وواقع الأمر ، أننا لا نجد فارقاً البتة بين بداية

---

(١) مصطفي مراد الدباغ : قطر ماضيها وحاضرها ، منشورات دار الطليعه للطباعة والنشر ، الطبعه الأولي ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٨٢ .

(٢) د . يوسف أبو الحجاج : دولة الإمارات العربيه المتحدة ، دراسة تحليلية لملامحها العامة : المنظمة العربيه للتربيه والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربيه ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٣) د . محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربيه المتحدة وجيرانها الطبعه الأولي ، ١٩٨١ ، دار القلم ، الكويت ، ص ٢٧ .

التاريخ السياسي لكل من الكويت والبحرين وقطر وبين كل إمارة من الإمارات السبع المنخرطة في دولة الإمارات العربيه المتحدة . ففي كل إمارة من هذه الإمارات تربجد أسرة حاكمة مؤسسة ارتقت سلم الحكم في الإمارة نتيجة ما انفردت به من مركز متميز يتمثل في الوجاهه والسطوة والغنى ساعدها في إحكام قبضتها علي مقادير الأمور وحظيت من القبائل المقيمة معها بالسمع والطاعة والمبايعة ومن تفاعل الظروف المحلية والخارجية برزت هذه الأسر ككيانات قبلية . فمنذ أوائل القرن الثامن عشر بدأت القبائل العربية في منطقة الساحل تأخذ نوعاً من الترابط والتجمع فيما بينها أسفر في منتصفه عن بروز تنظيمين قبليين كبيرين هما اتحاد القواسم سكان القسم الشمالي واتحاد بني ياس سكان القسم الجنوبي (١) .

وقد تقاسم هذان الحلفان الكبيران السلطة السياسية فيما بينهما في المنطقة إلا أنهما لم يوفقا في الترابط والنمو بينهما نتيجة الضغوطات الخارجية لأن الظروف العامة التي شهدتها المنطقة في النصف الأول من القرن الثامن عشر قد ساعدت علي قيام تلك التنظيمات القبلية التي تحقق لها قدر كبير من الاستقرار والتنظيم السياسي والاقتصادي في غياب سلطة قوية كبري إثر انهيار القوة البحرية المتفوقة للبرتغاليين واضطرارهم للانسحاب من قواعدهم وحصونهم المنيعة مما أفسح المجال لموجات من الهجرات العربية التي اندفعت إلي شواطيء الخليج من أواسط الجزيرة العربيه بعد أن اضطرت هذه الموجات إلي الانكماش خلال ما يقرب من قرنين من الزمان نتيجة الأسلوب العسكري الاحتكاري التعسفي الذي مارسته البرتغاليون في بحار الشرق .

---

(١) John B. Kelly - Britain and the Persian Gulf, 1795 - 1880 - (Oxford Clarendon Press. 1968) P. 33 .

وتنبيء المصادر التاريخية أن تنظيمي القواسم وبني ياس المشار إليهما قد تزامنا في نشأتهما في اتجاهين متوازيين فتميز التنظيم الأول بالقوة البحرية ، في حين تفوق التنظيم الآخر بقوته البرية ، كما استطاع كل من التنظيمين تجميع عدد كبير من القبائل والعشائر تحت لوائه ، إذ نجح كل من التنظيمين في زعامة مجموعة من الأحلاف والعشائر القبلية وأوكلت لهم هذه المجموعات مقاليد أمورها وأصبح القواسم وآل بوفلاح عندئذ هما العشيرتان المتزعمتان لهذين التنظيمين الكبيرين . وهما بطبيعة زعامتهما كانا يمثلان الجناح العسكري في المجموعة القبلية المنتمية لهما ، ومما يجدر ذكره أن هذه القبائل فضلاً عن روابط القرابة فإنها ترتبط كذلك بروابط التضامن السياسي والمصالح المشتركة والوجود ضمن منطقة معينة والخضوع لزعامة موحدة كما أن من أسباب نجاح زعامة هذين الحلفين علي القبائل المنتمية لهما أنهما لم يمارسا سلطة استبدادية أو تعسفية بل تركا لكل قبيله (شيخا) يمارس عليها الحكم وفق أسلوبه القبلي بالرغم من احتفاظهما بالسلطة العليا عليهم وهو ما كان عاملاً من عوامل الولاء لهما [1] أسهم في استتباب الأمر لهذين التنظيمين إلي أن أصيبا بالتصدع والانقسام في السنوات الأولي من القرن التاسع عشر [2] حين بدأ الزحف البريطاني علي المنطقة إذ أدي هذا الزحف إلي قيام

(١) للمزيد عن دور القواسم كقوة مؤثرة وفاعلة في التاريخ السياسي للإمارات طالع :

١ - S. B. Miles, Countries and Tribes of the Persian Gulf (London Frank Cass . 1966) Vol 2, P. 438 .

٢ - د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربيه في عصر التوسع الأوربي الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠ دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص ص ٢٩٣ - ٣٢١ .

٣ - صالح العابد : دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ - ١٨٢٠ ، بغداد ١٩٧٦ .

(٢) د . جمال زكريا قاسم : الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها [مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيه بعنوان التجارب الوحدويه العربيه المعاصرة تجربة دولة الإمارات العربيه المتحده ، الطبعه الأولي ، بيروت ١٩٨١ ص ص ٨٥ - ٨٨ .

كيانات سياسية صغيرة علي أنقاض هذين الحلفين منحتها السياسة البريطانية حمايتها ودافعت عن وجودها .

وهكذا ونتيجة هذه التفاعلات ظهرت علي مسرح إمارة أبو ظبي عائلة آل نهيان كأسرة حاكمة ، وأسرة آل مكتوم في دبي ، والقواسم في كل من الشارقه ورأس الخيمه ، والمعلاً في أم القيوين والنعيمي في عجمان والشرقي في الفجيرة . وهي الأسر التي لازالت حتي الأن تمارس الحكم في هذه الإمارات منذ أن نجحت بريطانيا في إبرام الاتفاقات المانعة مع هذه الإمارات في الأعوام ١٨٣٩ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٦ [١] بحجة القضاء علي تجارة الرقيق بادىء الأمر ثم انتهي بها المطاف إلي عقد اتفاقية السلام البحري الدائم مع هؤلاء الشيوخ وهي التي ادخلتها في دائرة الحماية البريطانية .

ثانيا : العلاقة بين الأسر الحاكمه وبريطانيا في عهد الحماية وأثر ذلك في تثبيت الحكم:

لا يمكن لأي باحث في جوانب الحياة الخليجية أن يعزل الدور البريطاني عنها منذ أن حط الاستعمار البريطاني رحاله فيها وألحقها بدائرة تبعيته ، ذلك أن بريطانيا كانت القوة المؤثرة والفاعلة في تاريخ هذه المنطقة ، فتاريخها السياسي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ بريطانيا . وفي جانب الحكم ، كانت السياسة البريطانيه عاملاً مكيناً كذلك في تثبيت الحكم ، وإقرار شرعيته في الأسر الحاكمة التي استطاعت بريطانيا أن تبرم معها معاهدات الحماية وتعترف لها فيها بالإمارة والرئاسة في البلاد مما مهد الطريق لرسوخ قواعد الحكم في هذه المشيخات طيلة عهد الحماية التي استمرت فترة طويلة من الزمن وحتي الاستقلال .

---

(١) أضيفت اتفاقية اضافية عام ١٨٥٦ لتعديل الاتفاقية المانعه عام ١٨٤٧ بالقضاء العام علي تجارة الرقيق .

ونحن نعلم أن بريطانيا قد عملت على تثبيت أقدامها السياسية في المنطقة عن طريق الارتباط مع إماراتها ومشيخاتها في اتفاقيات سواء على صعيد السيطرة البحرية أو السياسية منذ أن تمكنت في نهاية القرن الـ١٨ من عشر – كما أشرنا – من القضاء على نفوذ الدول الأجنبية الأخرى فلقد كان بداية تدخلها في الخليج على شكل معاهدات بحرية فيما بين عام ١٨٠٦ إلى ١٨٥٣ وكان الهدف منها القضاء على القرصنة البحرية ، ومحاربة تجارة الرقيق وصيانة السلام والاستقرار في مياه الخليج بوجه عام [١] ، وهذه الاتفاقيات بلا ريب هيأت جواً من التفاهم بين بريطانيا وحكام الخليج ، لأن بريطانيا اتبعت خطة تكتيكية في هذه المعاهدات مؤداها إبداء حسن النوايا للحكام طمعاً في كسب ودهم لها .

وعندما تيقنت السياسة البريطانية من نجاح خطوتها الأولى ، شرعت في خطوة أخرى ، إذ ساد اعتقاد لديها بأن تعاملها مع هذه الإمارات يجب أن يكون على أساس كونها حكومات مستقلة تدار عن طريق حكام يتمتعون بمظاهر السيادة من الوجهة القانونية ، وهذه الاتفاقيات في حقيقة الأمر هي التي أدت إلى فرض الحماية البريطانية على الإمارات ، ومن ثم أنيطت مسؤولية علاقاتها الدولية ببريطانيا ، خاصة وقد بدا جلياً من نصوص هذه الاتفاقيات أن مغزاها الجوهري هو المحافظة على وضع بريطانيا التجاري والاستراتيجي والاقتصادي في الخليج وتطويره بصورة أكبر في مواجهة أوضاع نفوذ كل من فرنسا وتركيا وروسيا وألمانيا الذي انتهى بالقضاء عليه تماماً في كل الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني [٢] .

---

(١) C. U. A Aitchison A Collection of Treaties Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Fifth Edition, 1919 XI PP 231 - 267 .

(٢) د . حسين محمد البحارنه : دول الخليج العربي الحديثه : علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها ، كلة مؤسسات الحياة ، بيروت ، ١٩٧٣ ص ٣٦ .

وعندما بدأت تظهر في الأفق بوادر لامتداد نفوذ بعض الدول في الخليج مع بداية القرن العشرين علي حساب بريطانيا وتهديد أكبر مصالحها البحرية والتجارية فيه ، أبدت بريطانيا اهتماما أكبر بحماية الأقاليم التابعة لها ضد أي تدخل أجنبي ومن هنا كان اهتمامها بالاتفاقيات الاقتصادية التي تعتبر من وجهة نظرها تكملة للاتفاقيات السياسية وامتداداً لها ، وهي اتفاقيات ذات صبغة اقتصادية عقدت فيما بين عام ١٩٠٢ إلي عام ١٩٢٣ ، وفي صلب موادها ، النص علي حقوق اقتصادية كعمليات استخراج البترول والغاز ، وهي بمثابة حقوق أفضلية واحتكارية للحكومة البريطانية يتوجب علي الحكام مراعاتها والالتزام بها لصالح بريطانيا وشركاتها ، ولن شاءت تمنحه برضاها تحقيقا لسيطرة اقتصادية واستثمار كبير يخدم مصلحتها الاقتصادية ولهذا اتجهت بريطانيا إلي تبني سياسة مؤداها فرض نوع من الرقابة علي الشؤون المالية والاقتصادية للإمارة يتيح لها وحدها ولشركاتها الانفراد ضماناً لفعالية تلك السيطرة وتم لها بهذا الأسلوب الذي اتبعته في باديء الأمر بدبلوماسية جاءت علي شكل اقتراحات وتوصيات تمثل وجهة نظر الحكومة البريطانية للحكام دونما التزام بالتطبيق - عقد اتفاقيات امتياز التنقيب عن البترول في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربيه المتحدة كل حسب تواريخ الامتياز وهذه الإشارة التي تمثل بدأ دخول الإمارات الخليجية تحت السيطرة البريطانية ، نلقي الضوء علي موضوع بحثنا الخاص بولاية العهد من خلال تأثير الحماية البريطانية علي جانب الحكم في هذه الإمارات ، ودورها في تثبيت شرعية الأسر الحاكمة فيها ، وهذا الدور نعرض له بالدراسة في مرحلة هذه الحماية لنري الموقف الذي تبنته السياسة البريطانية ، وكان له انعكاساته علي نظام الحكم واستقراره .

ولسنا هنا في معرض تحليل الأسباب والدوافع التي حدت ببريطانيا لفرض حمايتها علي الأمارات الخليجية ، فقد أفاض المؤرخون والدارسو

العلاقات الدولية في سرد الأسباب التي دفعت ببريطانيا إلى إعلان الحماية علي الإمارات الخليجية ، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن حكم الأسر الحاكمة، كان أمراً سابقاً علي الحماية وأية ذلك أن بريطانيا أبرمت الاتفاقية مع شيخ الإمارة الذي كان علي رأس الحكم وقت إعلان هذه الحماية مما جعل إعلان الحماية يقترن باسم ذلك الحاكم المبرم لتلك الاتفاقية ، ولا شك أن هذا الاقتران كان له أثره الذي لا ينكر في تثبيت وراثة العرش في الأسرة الحاكمة من جهة وانحصاره في ذرية ذلك الشيخ من جهة أخري كما سيتضح لنا .

وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلي اتفاقية الحماية ومرافقها وتزامن معها من أحداث ونتائج محلية وإقليمية ودولية ، يمكن القول أن اسم الشيخ مبارك الصباح قد لمع في التاريخ الكويتي باعتباره أول حاكم كويتي من الأسرة الصباحية يبرم اتفاقية الحماية بينه وبين بريطانيا بتاريخ ١٨٩٩/١/٢٢[1] والتي استمرت حتي عام ١٩٦١ حين حصلت الكويت علي الاستقلال ، وفي التاريخ البحريني يبرز اسم الشيخ عيسي بن علي آل خليفه،

---

(١) انظر في هذا بالتفصيل ما يلي :

١ – د . سيد دولل : الخليج العربي أو الحدود الشرقيه للوطن العربي ، دار الطليعه ، بيروت، الطبعه الأولي ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٨ .

٢ – د . حسن سليمان محمود : الكويت ماضيها وحاضرها ، منشورات المكتبة الأهلية ، بغداد ١٩٦٨ ص ١٨٤ .

٣ – راشد الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .

٤ – Dickson, H.R. P - Kuwait and her Neighbours, London - George Allen and Unwin LTD, 1956 P. 137 .

٥ – C. U. A Aitchison - A collection of Treaties engagements and Sanads opcit P. 202

الذي دخلت البحرين في عهده دائرة الحماية بصورة رسمية عام ١٨٨٠ م [١]. وامتد حكمه قرابة أربعة وخمسين عاماً واستمرت الحماية البريطانيه علي البحرين حتي عام ١٩٧١ ، حين حصلت علي الاستقلال .

وفي قطر ، يشتهر اسم الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني كأول حاكم يبرم معاهدة الحماية مع بريطانيا في ١٩١٦/١١/٣ ، فعهده هو عهد التحول إلي الحماية الرسمية والتي امتدت حتي الاستقلال عام ١٩٧١ وكذلك الحال في الساحل المتصالح ، فبالرغم من أن بريطانيا عقدت عدة معاهدات تمهيدية في باديء الأمر لتأمين مصالحها ودخولها التدريجي في الساحل ، إلا أن المعاهدة المانعة التي أبرمت في عام ١٨٩٢ تعتبر حجر الزاوية في إرساء الحماية ، وقد رقمها ممثل الحكومة البريطانيه الكولونيل " تالبوت " المقيم السياسي في الخليج ، مع حكام إمارات الساحل المعنيين لأسرهم الحاكمة فيها [٢] ، وهي علي نسق معاهدات الحماية الأخري المبرمة بين الحكومة

(١) راجع في هذا علي سبيل المثال :

١ - د . محمد غانم الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ - ١٩٧١ ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٦ ص ص ٢١ - ٢٢ .

٢ - أمل الزياني : البحرين من ١٧٨٣ - ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، بيروت ص ٦٣ وما بعدها.

٣- John Kelly - Eastern Arabian Frontiers - Opcit PP 84 - 85 .

(٢) وقع المعاهدة عن إمارة أبو ظبي شيخها زايد بن خليفه ، وعن دبي شيخها راشد بن مكتوم، وعن الشارقه صقر بن خالد وعن رأس الخيمه حويمد بن عبد الله بن سلطان وعن عجمان حويمد بن راشد وعن أم القيوين أحمد بن عبد الله ولم يوقع المعاهدة حاكم عن إمارة الفجيرة ، حيث كانت هذه الإمارة تابعة للشارقة يومذاك ، إلي أن تمكن حاكمها الشيخ حمد بن عبد الله من الاستقلال عن الشارقه بعد أن عقد عده تعاهدات مع سلطنة عمان وأبو ظبي وأم القيوين فضلاً عما لوتي من قوة رمزية أخضع بموجبها العشائر في الفجيرة لأمرته لمبايعته علي الإمارة

انظر في هذا بالتفصيل :

البريطانية وكل من الكويت والبحرين وقطر علي نحو مابان لنا .

وتأسيساً علي هذه الاتفاقيات التي أدخلت هذه الإمارات في حظيرة الحماية ، فقد أظهرت السياسة البريطانيه بهذه الخطوة أنها إذ تبرم اتفاقية الحماية مع هؤلاء الحكام - فإنها تؤكد بذلك اعترافها بشرعية هذه الأسر ودورها التاريخي والسياسي في كيان نظم الحكم . ومن هذا المنطلق كان تعاملها بصورة رسمية معهم كحكام شرعيين لهذه الإمارات . وأصبح الحكام بدورهم يلتزمون من جانبهم بهذه الاتفاقيات السلف عن الخلف .

علي أن مايهمنا أن نلمح إليه في معرض تحليل الطبيعة القانونيه والسياسية لهذه الاتفاقيات وتقييمها ، هو أن بريطانيا وإن كانت تعترف بعدم وجود تكافؤ بينها وبين هذه الإمارات إلا أنها علي الصعيد الداخلي قد اعترفت لحكام هذه الأمارات بشبه استقلال ذاتي في مباشرة شئونهم الداخلية في إقرار منها بسيادة هذه الأسر علي هذه الإمارات وبوضعهم الأسري وتأكيد ما كان قائماً من وضع سابق وإضفاء الشرعية علي هذا الوضع بالاتفاقيات المعقودة . ويشير بعض من فقهاء القانون الدولي - في إطار تحليلهم لنصوص هذه الاتفاقيات - إلي أن بريطانيا لم تشأ أن تعامل حكام هذه الإمارات في إماراتهم بمثل تعاملها مع حكام المستعمرات التابعة لها في كل من آسيا وإفريقيا التي اعتبرتها بريطانيا أجزاء تعاملها وكأنها

---

١ - د. [illegible] أوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وموقف الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية - معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية ، ١٩٧٩ ، ص ص ١١٥ - ١٢٣ .

٢ - [illegible] ، ص ص [illegible] ، الجزء الثاني مكتبة الأمير - نشر مطابع علي بن علي الدوحة بدون تاريخ ص ص ١١٧٩ وما بعدها .

جزء منها . أما الإمارات الخليجية فقد اعترفت بريطانيا بالكيانات القبلية المحليه القائمة قبل عقد المعاهدات وكذلك بمركز الحكام الذي اعتبر التصرف البريطاني تجاههم بمثابة التأكيد علي مواصلة دورهم في السلطة وتثبيت نفوذهم علي مسرح الحكم فيها . أي بعبارة أخري أظهرت السياسة البريطانيه التعاون التام مع الحكام التزاماً بما ورد في نصوص اتفاقية الحماية ، طالما أن الحكام يلتزمون من جانبهم بما جاء في صلبها ، وتتلخص تلك الالتزامات التي أخذ الحكام علي عاتقهم تنفيذها والتي تمثل تنازلاً منهم للحكومة البريطانيه عن حقوق السيادة في عدم الاتصال بالدول الأجنبية أو إنشاء علاقات دبلوماسية أو غيرها معها بدون معرفة بريطانيا ، كذلك عدم المفاوضة أو عقد معاهدات أو اتفاقيات مع الدول الأجنبية عدا بريطانيا بدون موافقة الحكومة البريطانيه ، وأيضاً التنازل أو التخلي عن أي جزء من أراضي إماراتهم بأي طريقة كانت لأي دولة أجنبية بدون الحصول علي إذن الحكومة البريطانيه ، فضلاً علي أن منح أية امتيازات خاصة بالنفط أو المعادن للدول الأجنبية لا يتم بدون استشارة الحكومة البريطانيه (١) .

وفي مقابل هذه الالتزامات والتعهدات التي حصلت عليها بريطانيا التزمت الأخيرة للحكام بحمايتهم ضد أي اعتداء خارجي أو غزو أجنبي والمحافظة علي الاستقلال الذاتي لكياناتهم وعلي مصالحهم السياسية والاقتصادية ومصالح مواطنيهم في الخارج وتسيير شئونهم الخارجية علي أن الفقهاء لا حظوا بصدد هذه الالتزامات البريطانية أن أغلبها لا تقوم علي أساس نصوص صريحة في الاتفاقيات المذكورة ، وإنما هي نشأت وتطورت

---

(١) د . حسين محمد البحارنه : التطورات القانونيه والدستورية في دول الخليج العربيه [محاضرة القيت في الدورة الدبلوماسية الثالثة وزارة خارجية الكويت ، ١٩٧٢ ، منشورة في كتاب صادر عن وزارة خارجية الكويت] ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٢ .

نتيجة للعرف والممارسة الحكومية ، ذلك لأن نظام الحماية في رأي بعض هؤلاء الفقهاء لم يفرض فرضاً وإنما تطور ضمناً وتثبتت جذوره نتيجة اطالية الحكام أنفسهم في استمراره وبقائه كوسيلة للمحافظة علي وجود كياناتهم التي اعترفت لهم بريطانيا رسمياً بالسيادة عليها ، واستنتجوا من ذلك عدم وجود نص صريح لمفهوم الحماية في هذه الاتفاقيات وأية ذلك أن هذه السيادة التي ظلت معلقة لفترة معينة قد استرجعتها هذه الإمارات بعد رغبة كل من حكومة بريطانيا وهؤلاء الحكام بطريقة ودية ، وهذا مما خالف إلي حد بعيد السياسة البريطانية تجاه مستعمراتها في آسيا وأفريقيا ، ولعل هذا هو ما حدا ببريطانيا لأن تصف علاقاتها مع دول الخليج بأنها علاقات خاصة (١) .

وفي ضوء هذا التفرد الذي تكيفت به العلاقات بين بريطانيا ومشيخاتهافي الخليج نستطيع أن نبين درجة التدخل البريطاني وحدته فيما يتعلق بالشأن الداخلي وانعكاسه علي الحكم في هذه المشيخات وماذلك من تأثيرات علي سير الأمور فيها في النظر والتطبيق . مما يقرر في النهاية وإلي حد كبير دور السياسة البريطانية سواء في تثبيت كرسي الإمارة أو عرقلته في ضوء مصالحها العليا ، فمهما يكن من أمر فلا جدال أن للسياسة البريطانية في بعض الأحيان دورها في عزل كل حاكم لا يروق لها تصرفاته وإحلال حاكم

---

(١) لمعرفة التفاصيل حول طبيعة هذه المعاهدات من الناحيتين السياسية والقانونية انظر :

١ – د . عبد الفتاح حسن : النظام الدستوري في الكويت ، دار النهضه العربيه ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٠٣ – ١٠٤ .

٢ – د . حسين محمد البحارنه : دول الخليج العربي الحديث : علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها ، بيروت ١٩٧٣ مرجع سابق ، ص ص ٣٦ – ٥٢ .

٣ – C. U. A Aitchison - A collection of Treaties, engagments and sanads, opcit, PP. 231 - 267 .

٤ – أمل الزياني : البحرين من ١٧٨٣ – ١٩٧٣ مرجع سابق ص ص ٦٧ – ٦٩ .

آخر محله بماشي مصالحها العليا في المقام الأول ، كما أنه من جهة أخري يقتضينا الإنصاف أن نقرر كذلك أن الدور البريطاني في هذا المجال قد انكفأ في بعض المشيخات كما نستقرئه من المؤلفات الكثيرة ، حيث كان موقفها موقف المحايد فيما كان ينشب من خلاف داخلي بين الأسر الحاكمة داخل الإمارة ، وكان تعاملها يتم علي أساس اتباع سياسة مقتضاها دعم الحاكم الشرعي الذي التزم بما التزم به سلفه في الاتفاقيات المعقودة بينهما ، وعدم التدخل إلا بناءً علي طلب الحاكم الشرعي لحسم الموقف .

وتفريعاً علي ذلك نستطيع أن نستكشف هذه المواقف من خلال استعراض السياسة البريطانية تجاه الحكام ، منذ أن أتيح لبريطانيا إدخال هذه الإمارات في إسار التبعية ، وسيكون تحليلنا لهذه السياسة منذ بدأ الحماية الرسميه نظراً لاتخاذ العلاقات الطابع الرسمي دون إغفال الإشارة إلي ما سبق من تدخلات قبل فترة الحماية كلما اقتضي الأمر ذلك بما يساعد علي تقييم هذا الدور تقييماً صحيحاً وموضوعيا وذلك علي النحو التالي :

١ – لقد أظهرت الدبلوماسية البريطانية في بداية التدخل حسن النوايا للحكام ، والتشديد علي دعم الحاكم وتنفيذ مشيئته فيما يطلب شريطة الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقية ، وهذا يعني اعتراف بريطانيا بالصفة الرسمية والشرعية للحاكم ولأسرته التي ينتسب اليها .

٢ – حينما تأكد لبريطانيا الانفراد بالأمر في المنطقة بدأت في تغيير سياستها بانتهاج تكتيك آخر ، مفاده تنحية الحاكم الذي لايجاري سياستها ، وتنصيب آخر محله من نفس أسرته مع دعمه وموازرته طمعاً في كسب وده وتنفيذاً لمصالحها . والمثل البارز هنا في البحرين ففي عام ١٧٨٣ استتب المقام لآل خليفه فيها وحمل حكمهم للبحرين خصائص داخلية وخارجية زادت

من تعقيد الموقف في علاقات البحرين الدولية فلقد أسهمت الخلافات العائليه علي السلطة داخل البيت البحريني الحاكم في زعزعة الاستقرار في البلاد ، وأدي هذا الخلاف إلي استنجاد كل فريق من فرقاء النزاع بالقوي الخارجية التماساً لتوطيد حكمه مما فتح المجال واسعاً للصراعات في البحرين ، فلقد أفضي التنافس الداخلي علي زعامة الإمارة إلي اضطراب الأمن واهتزاز حبله في الداخل وكان سبباً – كما قلنا – في الاستعانة أحياناً بالقوي الأجنبية وكذلك العربية لتأييد طرف علي أخر من حكام البيت . الأمر الذي هيأ الفرصة لبريطانيا – بسبب هذا الاضطراب – لإحكام قبضتها علي البحرين استهدافاً لمآربها الخاصة ، وتجلي ذلك بشكل قاطع في قدرة بريطانيا علي إقصاء كل حاكم بحريني لا يماشي سياستها وعدم التورع في استخدام كافة صور البطش والقوة في سبيل ذلك علي أن بريطانيا أفادت من الوضع القائم في البحرين عام ١٨٤٢ فبدأت في التدخل التدريجي بصورة غير رسميه إذ يشير الباحثون إلي أن ازدواج السلطة في ممارسة الحكم كان سبباً جوهرياً في تعزيز فرصة التدخل ، فكان يحكم البحرين في هذه الفترة كل من الشيخ محمد بن خليفه وعمه الشيخ عبد الله آل خليفه ، وبلغ الصراع بينهما حداً مكن الشيخ محمد من إقصاء عمه عن الحكم بمؤازرة قوية من بريطانيا التي وقفت معه ضد عمه ، بالرغم من استنجاد الأخير بفارس وبالقبائل العربية في القسم الجنوبي لكنه لم يلق منها إلا الصدود ، مما جعل بريطانيا تعامل

---

(١) انظر ما يلي :

١ – أمل الزياني : البحرين من ١٧٨٣ – ١٩٧٣ ، مرجع سابق ص ص ٥٢ – ٦٣ .

٢ – محمود صبحي : البحرين وسعي ايران ، الاسكندرية ١٩٦٢ ، ص ١٢٢ وما بعدها .

٣ – Adamyiat, (Study of British Iranian Controversy Frederick Apraeger) New York, 1955 P. 130.

٤ – John Phillipy - Sandi Arabia, Beirut, 1959 P. 50 .

الشيخ محمد كحاكم مستقل للبحرين عن سائر القوي ، وفي نفس الوقت نجحت في أن تبرم معه عام ١٨٤٧ معاهدة تتعلق بحظر تجارة الرقيق واستعدادها للتعاون معه في حفظ السلام في معاهدة أخري عقدتها معه أيضاً عام ١٨٥٦ ولكن هذا الحاكم المدعوم من قبل بريطانيا حينما حاول الابتعاد قليلاً عنها ووجدت بالفعل إعراضاً منه تجاهها استغلت هذا التصرف لوضع البحرين تحت الحماية وتقوية قبضتها عليها بعد هذا الإجراء فوقفت ضد السعودية الخاضعة يومئذ للباب العالي حين استنجد بها محمد بن عبدالله (والد الشيخ عبد الله الذي أقصاه ابن أخيه عن الحكم) رغم تحدي محمد بن عبد الله لبريطانيا وعدم مبالاته بها ومتابعة سيره إلي البحرين لغزو ابن عمه . وإزاء استفحال هذا التناحر وخطورته لم تجد بريطانيا محيصاً من مواجهة الأمور داخل البيت الحاكم ، فاتخذت قرارها بالتدخل العسكري استجابة للفرع المنشق من آل خليفه والفار إلي قطر وذلك باستخدام القوة فقبضت علي الحاكم محمد بن عبد الله ومعه محمد بن خليفه ونفتهما إلي الهند ، ونصبت الشيخ عيسي بن علي الخليفه حاكماً [1] بعد لجوئها إلي أسلوب يقوم علي استشارة عدد من القبائل البحرينية بغية إسباغ صفة الشرعية والرسميه علي خطوتها تلك . ولكننا مرة أخري نري المسلسل البريطاني لا يكف عن التدخل ما وسعه ذلك ، كلما لاحت له مصالح خاصه . فعندما تولي الشيخ عيسي بن علي الخليفة الحكم بتأييد من بريطانيا وعقد معها معاهدة الحماية عام ١٨٨٠ شرعت بريطانيا بالتدخل في الشأن الداخلي، فأبدت رغبتها في القيام بإدارة العوائد التي كان يشرف عليها شيخ

---

(١) يعتبر الشيخ عيسي بن علي آل خليفه هو الحاكم الذي دخلت البحرين في عهده الحماية بصورة رسمية ، عندما وقع مع بريطانيا معاهدة بذلك عام ١٨٨٠ ، ولذلك يعتبر الحكم الآن محصورا في ذريته ، كما أن العلاقات البحرينيه البريطانيه الرسميه تؤرخ من هذا العام .
انظر د. محمد غانم الرميحي قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ ، ص ص ٣١ - ٣٢ مرجع سابق ، الكويت ، ١٩٧٦

البحرين منذ عام ١٨٠٠ ، ولكن الشيخ عيسي بن علي اعتبر هذا تدخلاً في شئونه يشكل انتقاصاً من سيادته فلوحت بريطانيا بالتهديد بالتدخل، مما اضطر شيخ البحرين إلي التنازل مجبراً عن الحكم لصالح ابنه وولي عهده الشيخ حمد بموجب وثيقة رسمية موقعة من وجهاء البحرين وبهذه الخطوة يكون الشيخ عيسي قد ضمن طريقة تولي الحكم في الأسرة بعيداً عن الصراعات والخصومات التي حفل بها تاريخ الأسرة في الماضي ومنذ ذلك التاريخ ، استقرت الأمور في البحرين وبدأ الحكم فيها يتوارثه السلف عن الخلف بعيداً عن العنف ، أي يمكن القول أن التدخل البريطاني في شئون الأسرة الحاكمة الداخليه قد انتهي بنهاية حكم الشيخ عيسي الذي تنازل عن الحكم لولده الشيخ حمد وذلك عام ١٨٩٧ (١) .

وهكذا نري أن لبريطانيا كلمة الفصل في تنصيب الحاكم ودعمه أو عزله وفقاً لمصالحها منذ بدأت في التطلع إلي البحرين وفرض الحماية عليها .

٢ – ثمة موقف آخر لذلك التدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة وقع في إمارتي أبو ظبي والشارقة بصفه خاصة وهو موقف يفصح بلا ريب عن الدافع الحقيقي للسياسة البريطانيه ورغبتها في تكريس كل ما من شانه دعم مصالحها . ففي إمارة أبو ظبي وتحديداً في الستينات كان يحكم هذه الإمارة الشيخ شخبوط بن سلطان شقيق الحاكم الحالي ، الذي عرف بعقليته المتخلفة حيث وقف حجر عثره أمام التطور والبناء والانفتاح خاصة إبان المراحل الأولي لاستخراج النفط ، فبالرغم من الفائض الإنتاجي ووفرته في هذه الإمارة إلا أنها تخلفت عن ركب التقدم الحاصل في جاراتها كقطر والبحرين والكويت بسبب تعنت هذا الحاكم ومحاولته صد كل محاولة للانطلاق نحو البناء والعمران وعندما لم تفلح كل المحاولات معه بسبب إصراره علي موقفة

---

(١) يعتبر الشيخ عيسي بن علي آل خليفه هو الحاكم الذي دخلت البحرين في عهده الحماية بصورة رسمية ، عندما وقع مع بريطانيا معاهدة بذلك عام ١٨٨٠ ، ولذلك يعتبر الحكم الآن محصوراً في نريته ، كما أن العلاقات البحرينية البريطانية الرسمية تؤرخ من هذا العام انظر د . محمد غانم الرميحي قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ – ١٩٧٠ ، صص ٣١ – ٣٢ ، مرجع سابق ، الكويت ، ١٩٧٦

الكاره لبناء الإمارة وعدم توظيف العائدات في سبيل ذلك لم تجد بريطانيا بداً من خلعه وتنصيب شقيقه الشيخ زايد (رئيس دولة الإمارات حالياً) والذي كان حاكماً لمنطقة العين لما لمسته بريطانيا فيه من استعداد للتعاون معها والانطلاق نحو تعجيل عملية الإصلاح والتحديث وتم ذلك – كما تشير الروايات – بالاتفاق بينها وبين الشيخ زايد ، وقد برر ذلك التصرف بأنه يرمي إلي مصلحة البلاد ، وإن كان هذا العزل قد تم بناءً علي موافقة الأسر الحاكمة ، إلا أنه حظي بدعم من بريطانيا التي كانت ترتبط مع الإمارة يومئذ باتفاقية حماية ، واتخاذ هذه الحماية كمظلة لإسباغ الشرعية علي الوضع الجديد . لكن هذا الإجراء اعتبر شأناً داخلياً من شؤون البيت الحاكم ، ولذلك لم يثر أي رد فعل نظراً لأن عزل الشيخ شخبوط كان مطلباً وطنياً ، ورغبة عالميه بسبب ما بدر منه من تصرفات ضد بناء البلد ونهضته [1] .

أما في إمارة الشارقة ، فكان يحكمها في الستينات الشيخ صقر بن سلطان القاسمي ، وقد عرف عنه تطلعاته الوطنية ، ومناصرته لقضايا الأمة العربية ، عبر تأييده لجهود جامعة الدول العربيه ، ولذلك كان من أوائل المتحمسين لزيارة مقر الجامعة العربية الذي تقرر أن يزور الإمارات العربية للوقوف علي مابها من مشاكل والتماس الحلول لها . وقد وقف بصلابة في وجه بريطانيا حين أرادت عرقلة جهود الجامعة العربية وإفشال زيارة وفدها ولكن ذلك لم يرق لبريطانيا ، فاتفقت مع بعض كبار أعضاء الأسرة علي إقصاء هذا الحاكم تحت ذريعة عدم قدرته علي الاستمرار في الحكم انطلاقاً من تصرفاته وسلوكه الشخصي الذي يتنافي مع الإمارة . فدبرت خط لترحيله للخارج وتنصيب ابن عمه الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكماً بد منه [2] .

---

(١) لا يزال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربيه المتحدة هو نفسه حاك أبو ظبي منذ الستينات حينما عزل أخاه شخبوط وتقلد الحكم مكانه

(٢) أمل الزياني : البحرين من ١٧٨٣ - ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٣

وهو ما فتح الباب علي مصراعيه بعد لبذور الشقاق والفتنه إذ رتب الحاكم المخلوع حملة ودخل إمارة الشارقه وقتل ابن عمه الحاكم الجديد وذلك في عهد الدولة الحديثه (دولة الإمارات بعد إنشائها عام ١٩٧١) مما حدا بوزير الدفاع الاتحادي إلي قمع هذه الحركة والقبض علي الشيخ صقر ونفيه إلي الخارج وتعيين الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكماً علي الشارقه (١) بعد اتفاق أفراد العائله الحاكمة علي ذلك .

٤ – اتخذ منحي التأثير البريطاني في علاقته مع الحكام مساراً آخر في الكويت وقطر عنه في إمارات الساحل والبحرين . فمنذ أن وقع الشيخ مبارك الصباح (حاكم الكويت) اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩ كما ألمحنا عزفت بريطانيا عن التدخل في الشأن الكويتي باعتباره مسألة داخلية تخص بيت الحاكم ومن شايعه من أبناء القبائل والعشائر المقيمين في الكويت ولهذا لم تشر المصادر أو الوثائق إلي أي تدخل من هذا القبيل . بل كانت بريطانيا تحرص علي تأكيد التزاماتها لكل حاكم من الأسرة الصباحية يتبوأ عرش الإمارة ومباركة وتأييد ما اتفق عليه بين أعضاء الأسرة .

وتكاد قطر تتشابه مع الكويت في هذا الصدد ، إذ كانت السياسة البريطانيه عديمة الأثر ، لم يلمس لها أي موقف تجاه حاكم ، دون آخر فمنذ أن أبرمت اتفاقية الحماية مع الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني عام ١٩١٦ ، وهي تحافظ علي العلاقة الحميمة ، وتؤكدها في الكثير من المناسبات سيما إبان تولي الحاكم الجديد حكم الإمارة . وهو ما سنعرض له عند دراستنا لولاية العهد في قطر .

---

(١) الشيخ سلطان بن محمد القاسمي هو شقيق الشيخ خالد بن محمد القاسمي الذي قتل علي يد الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الحاكم المخلوع .

وتأسيساً على هذه المعطيات ، فإننا نتناول بالتحليل ولاية العهد في دولنا الخليجية وتنظيمها في مرحلتين تاريخيتين من مراحل تطور أنظمة الحكم فيها لكل منهما أبعادها الخاصة وهما عهد الحماية البريطانية، وعهد الاستقلال المعاصر ، وذلك بعد الوقوف على تحديد مفهوم ولاية العهد في هذه الدول .

أولاً : مفهوم ولاية العهد في الدول الخليجية :

يعني مفهوم ولاية العهد في دول الخليج وراثة الحكم في الأسر الحاكمة حيث يتوارث العرش السلف عن الخلف ومما لاريب فيه أن ولي العهد هو أمير المستقبل والحاكم المنتظر الذي يتقلد مهام الحكم فور شغور سدته أياً كانت الطريقة التي تشغر بها ، سواء كانت بالوفاة أو التنازل ، حتي لا تقع البلاد في فراغ دستوري قد يفضي إلي اضطراب النظام السياسي واهتزاز كيانه إذ أن ولاية العهد هي الضمان لانتقال السلطة بطريقة هادئة وتلقائية بعيداً عن العنف الذي قد يصاحب قيام الثورات والانقلابات .

وتنطلق الدول الخليجية في نظرتها إلي ولاية العهد من مفهوم خاص فحواه أن ولي العهد عندما تنعقد له البيعة الإجماعية من قبل الحاكم وأفراد أسرته وأهل الحل والعقد في البلاد – كما هي للحاكم – فإن هذه البيعة توجب علي الرعية السمع والطاعة له في جميع مايتخذه ويقرره ، شريطة ألا يكون في ذلك ما ينافي شرع الله وهدي نبيه ، انطلاقاً من القاعدة الشرعية التي تقول لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق [1] . وقد استقر هذا المفهوم في أذهان الشعوب الخليجية منذ تكونت هذه الدول وأصبح بها أسر حاكمة يرتبط تاريخها بتاريخ هذه البلاد ويقترن باسمها ووجب علي الشعوب من ثم الرضا

(١) المذكرة التفسيرية لأحكام النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر ١٩٦١ – ١٩٨٥ ، وزارة العدل ، إدارة الشئون القانونيه ، الدوحه (مجموعة قوانين قطر)

بالحاكم الذي يقع عليه الاختيار من أسرته ومن أهل الحل والعقد طالما التزم بما يجب عليه نحو الله ودينه ورسوله ورعيته لذلك يبدو الحرص شديداً في هذه البلدان علي اختيار ولي العهد فيمن يتوسم فيه الصلاح والجدارة والكفاءة التي تؤهل لتبوؤ هذا المنصب الذي يتوقف عليه مصير البلد ، ومستقبل الشعب ولعل هذا الحرص مبعثه العمل علي ايجاد الضوابط التنظيمية لمسألة التعيين لئلا يكون هناك مجال للاجتهاد والتأويل بخصوصها فتقدم الدول علي حسم مسألة التعيين دونما إبطاء تلافياً لأي إشكال كما ذكرنا وإذا كانت هذه المسألة قد حظيت بالاهتمام منذ أن تكونت تلك الإمارات إلا أنها أضحت اليوم أمراً من الأهمية بمكان بحيث يتصدي لها بالتنظيم في عهد الدولة المعاصرة المستقلة وفي كنف النظام الأميري الذي ارتضته هذه الدول نظاماً للعيش في ظله وفق ما نصت عليه الدساتير ولذلك عنيت النصوص الدستورية بهذه المسألة وتناولتها بالتنظيم والترتيب توخياً لانتقال السلطة بطريقة تضمن استقرار نظام الحكم واستمراريته .

فمنذ أن ترسخت أقدام الأسر الحاكمة في الإمارات الخليجية ، وصار لها الكلمة النافذة واليد الطولي فيها وهي تحرص علي إيجاد نوع من الاستقرار في الحكم ، يحفظ التماسك لهذه الإمارات ، ووقايتها من مغبة المخاطر نتيجة الانقسام الذي قد يحدث بسبب عدم وضوح الرؤية في هذه المسألة ولقد حرصت هذه الأسر كذلك بعد تمكنها من الإمساك بزمام السلطة إلي جعل الحكم وراثياً فيها ووقفاً عليها . فأولت مسألة الحكم ومدخله أهمية جوهرية ، نظراً لما لولاية العهد من دور في استدامة حكم الأسرة ، ووجودها الفاعل وانطلاقاً من هذه القاعدة تعمد بعض الإمارات الخليجية إلي تشكيل مجلس للعائلة الحاكمة [1] ، يضم وجهاءها وعلية القوم فيها الذين يمثلون

---

(١) أنظر كتابنا : معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ص ٦٣ - ٦٥ .

مختلف البطون والأفخاذ، من ذوي النفوذ والسلطان فيها ، سيّما وأن هناك من العائلات الحاكمة من تكون كبيرة العدد وتتشعب فيها الفروع ومهمة هذا المجلس في أغلب الأحيان ، هي اختيار ولي العهد الذي سيؤول إليه الحكم عند شغور سدته لأي سبب من الأسباب فيقوم الحاكم بطرح اسم الشخص الذي يقع عليه الاختيار علي هذا المجلس ، وقد يكون هذا الشخص هو ابن الحاكم ، أو شقيقه أو ابن عمه فلا قاعدة عامة في هذا الصدد ، إذ أن ذلك منوط باختيار الحاكم ورغبته . فإذا وافق المجلس علي هذا الترشيح وبايع الشخص المختار ، كان ذلك بمثابة الإجماع علي اختياره ، هذا الإجماع الذي يعكس السند الشرعي لولاية الحكم ، وفي الغالب فإن مجلس العائلة يدعم ترشيح الحاكم ، ويأخذ رغبته في الاعتبار ما لم يعترض أحد من أفراد الأسرة اعتقاداً منه بأحقيته في الحكم بناءً علي قربي النسب ، وفي بعض الأحيان عند احتدام الخلاف في الرأي علي اختيار الشخص ، فإن الحاكم والمعترضين يلتزمون بما يستقر عليه رأي غالبية أعضاء مجلس العائلة ، وليس لهذا المجلس أية لوائح تنظم قواعد العمل فيه ، وإنما يحكمه العرف والتقاليد المستمده من النظام المشيخي . ولكن معظم الأسر الحاكمة تحرص علي توسيع قاعدة المشاركة في اختيار ولي العهد ، بإشراك رؤساء القبائل وزعماء العشائر ، وعدد كبير من التجار والأعيان حتي لا يكون هذا الاختيار موقوفاً علي الأسرة الحاكمة وحدها لكن بعض الإمارات شذت عن هذا التقليد ، فتركت اختيار ولي العهد لمشيئة الحاكم وفوضته في الاختيار انطلاقاً من كونه ولي الأمر وتجب له السمع والطاعة ، وأن إرادة الحاكم إذا رشحت ولي العهد كان ذلك داخلاً في مفهوم هذا السمع وتبعاً لهذا فلا يوجد في هذه الإمارات مجلس للعائلة وفي رأينا أن هذا التنظيم البدائي المستند علي العرف والتقاليد يسير بالأمور في طريقها الصحيح ، ويفوت الفرصة علي أية محاولة لإحداث فراغ في الحكم أو اضطراب وفوضي في الإمارة بسبب الصراع مما يتيح

انتقال سلطة الحكم من السلف إلي الخلف بطريقة عاديه وهكذا سارت النظم السياسية التقليدية القبلية في البلدان الخليجية علي هذا النمط وأصبح الحكم في أسرها الحاكمة متوارثاً مما حفظ كيان النظام وديمومته .

ثانيا –ولاية العهد في عهد الحماية البريطانية :

استمر نمط المشيخة القائم علي النسق القبلي التقليدي في الإمارات في عهد الحماية البريطانية فالشان الداخلي – كما علمنا – هو من الأمور التي تركت بريطانيا للحكام البت فيه وتقريره دونما تدخل إلا حيث تدعو إليه حاجتها . وقد تبنت بريطانيا في هذه الإمارات تقليداً هو من مناهج سياستها مقتضاه إظهار حسن النوايا مع كل حاكم يرتقي عرش الإمارة عند نهاية مدة سلفه وتاكيدها علي التعاون التام مع حاكم الإماره الشرعي المبايع من قبل أسرته الحاكمة ومن أولي الحل والعقد والوجهاء والأعيان في الإمارة وكان الحاكم في بعض الأحيان يستعين ببريطانيا في قمع كل حركة مناوئة لسلطانه قد تظهر في أوساط أسرته ، وتستجيب بريطانيا بدورها لذلك المطلب دون تردد سيما إذا أظهر الحاكم التعاون معها ، وقد ساعد علي ذلك أن بعض الإمارات أو معظمها ، لم يكن علي مستوي من التنظيم الإداري والسياسي بل كان علي عتبة الانطلاق نحو ميدان التحديث فلم يجد الحاكم مناصاً من الاستعانة بعدد من البريطانيين في المجال العسكري والأمن الداخلي ، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن بريطانيا كانت عاملاً من عوامل المحافظة علي الأمن والاستقرار في الإمارة بإظهارها التعاون مع الحاكم .

وتفريعاً علي هذا نستطيع القول أن بريطانيا في عهد الحماية لم تفعل سوي أنها أعادت تاكيد اعترافها بشرعية حكم الأسر التي أبرمت مع رجالاتها الحكام اتفاقية الحماية واعتبرت هذه الحماية امتداداً لاستمرارية حكم هذه الأسر في المشيخات ، ولهذا كان طبيعياً بعد الاستقلال وبلوغ

مرحلة الدولة أن يترجم هذا الاعتراف في دساتير مكتوبة تضفي الشرعية علي الحكم ، بالنص الصريح علي وقف الحكم في هذه الأسر وجعله مبدأ دستورياً لا يقبل التعديل أو التغيير .

ثالثاً : ولاية العهد في عصر الاستقلال :

جاء الاستقلال ليكرس ما كان سائداً في هذه الإمارات من نظم الحكم الوراثية الأسرية فعندما أعلنت بريطانيا عزمها علي الانسحاب من الخليج عام ١٩٧١ ، شرعت الدول الخليجية في أخذ الأهبة والاستعداد لمرحلة بناء الدولة المعاصرة بعد تكامل أركانها وبلوغ أبنيتها درجة التمام . وقد لوحظ أن بريطانيا قد أبرمت مع هذه الأمارات معاهدات صداقه بعد تخلصها من اتفاقيات الحماية وأن إبرامها هذه المعاهدات مع الحاكم الشرعي إنما هو اعتراف منها بشرعية حكمه للإمارة . ومما يسترعي الانتباه أن هذه المشيخات بعد تحولها إلي دول سرعان ما بدأت الدخول في مرحلة التنظيم الدستوري فطفقت في إصدار الدساتير التي تترجم مكاسب شعوبها في وثائق مكتوبة ، وقد أجمعت هذه الدساتير علي إقرار قاعدة الحكم لأسرة الصباح في الكويت ، ولأسرة آل خليفه في البحرين و لأسرة آل ثاني في قطر ، ولم يرد شيء من هذا القبيل في الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ولكن نستقريء ذلك من أسماء الموقعين علي ذلك الدستور من حكام الإمارات السبعة الذين يمثلون أسرهم الحاكمة في هذه الإمارات ، فآل نهيان في أبو ظبي وآل مكتوم في دبي وآل القاسمي في كل من الشارقه ورأس الخيمه والنعيمي في عجمان والمعلا في أم القيوين والشرقي في الفجيرة .

بيد أن الفارق بين هذه الإمارات في هذه المسألة بدا واضحاً في تنظيم وتحديد القواعد والشروط اللازمة لوضعها في إطارها الصحيح بعد قيام الدولة الحديثة ، إذ من المعلوم أن هناك دساتير عديدة تنص نصاً قاطعاً علي

المحافظة على نظام الحكم وعدم المساس به أيا كان نوع ذلك النظام ، سواء كان ملكيا أو جمهورياً ، شرقياً أو غربياً كما يلاحظ ذلك في دستوري الدولتين اللتين تمثلان طرفي التنظيم السياسي الدولي وهما الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي [1] . ونظرا لأن دول الخليج قد ارتضت النظام الأميري نهجاً لحكمها وإطاراً تعيش في داخله ، فقد أقرته مبدأ جوهرياً ثابتاً لتنظيم الأمر في الدولة الخليجية المعاصرة وأحاطته بالضمانات والإجراءات القانونية التي تكفل صيانته ، وذلك بالنص على هذا المبدأ في الدساتير بصريح العبارة بإقرارها الحكم في الأسر المشار إليها التي تولت شؤون الحكم من قبل ، وتواصل القيام بأعبائه في عهد الاستقلال مضفية على نظام الحكم في عهده الجديد صفة الاستمرار والاستقرار الذي يمتد من الماضي فالحاضر فالمستقبل [2] ، وتأكيداً لتأييد هذا المبدأ الوراثي فقد أسبغت عليه الدساتير من القوة القانونية العليا ما جعلته يتساوى معها في المرتبة ، فلا يجوز تعديله إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور .

ففي الكويت صدر قانون توارث الإمارة رقم (٤) لعام ١٩٦٤ المنظم للحكم ، وانتقال السلطة وله صفة دستورية ، وبمطالعة نصوص هذا القانون يتضح أن وراثة الحكم تنحصر في ذرية المرحوم الشيخ مبارك الصباح الذي أبرم أول اتفاقية مع بريطانيا عام ١٨٩٩ [3] . لكن أهم ما في هذا القانون هو اتجاه مواده نحو المعالجة الشمولية لمسألة ولاية العهد ، إدراكاً من المشرع الكويتي بأهميتها وذلك لقطع دابر كل لبس أو تفسير خاطيء قد يعرض للعادة

---

(١) رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم في دول الخليج : دراسة مقارنة لكل من قطر والكويت والبحرين ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ - ٧٦ .

(٢) رياض نجيب الريس : صراع النفط والواحات : هموم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، الطبعة الأولى ، مطابع إغوانيك بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) يلاحظ أن الحكم في الكويت ينحصر في فرع واحد فقط من الأسرة دون باقي الفروع .

الرابعة من الدستور والتي تنص علي ما يلي : الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له الشيخ مبارك الصباح ويعين ولي العهد خلال سنة علي الأكثر من تولية الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميري بناءً علي تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، وفي حالة عدم التعيين علي النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثة علي الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد ، ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين (١). كما نصت المادة (٦) من قانون توارث الإمارة علي ألا تقل سن ولي العهد يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية .

وباستقراء المادة الدستورية الرابعة آنفة الذكر نجد أنها قد انطوت علي بعض القواعد المنظمة لهذه المسألة ، فلقد حصرت ولاية العهد في نوع واحد من الأسرة الحاكمة هو الفرع الذي ينتمي إلي الشيخ مبارك الصباح كما سبقت الإشارة مما يمكن معه القول بحظر ترشيح من لا ينتمون بالنسب إلي هذا الفرع ومن جهة أخري ، فإن الدستور الكويتي لا يكتفي بتزكية الأمير لولي العهد وإنما يشرك معه في هذه التزكية كذلك مجلس الأمة ، الذي يجب أن يعقد جلسة خاصة يبايع فيها ولي العهد بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، بل لقد ذهبت المادة آنفة الذكر في علاجها لهذه المسألة إلي أبعد من ذلك ، فراعت في حسبانها ما قد يطرأ من خلاف وانقسام في الرأي بين أعضاء الأسرة الحاكمة ، فأجازت للأمير علاجاً – لهذا الانقسام – تزكية ثلاثة من الذرية الصباحية يقوم مجلس الأمة بمبايعة أحدهم ولياً للعهد (٢) ،

---

(١) د. عبد الفتاح حسن : مبادىء النظام الدستوري في الكويت ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٨ – ١٦٩

(٢) د. يحيي الجمل النظام الدستوري في الكويت ، مع مقدمة في دراسة المبادىء الدستورية العامة ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، ص ص ١٧٩ – ١٨٢

وهنا نري أن الدستور الكويتي قد جعل من مجلس الأمة وهو السلطة التشريعية جهة فصل في حسم هذه المسألة عند بروز الخلاف واحتدام الشقاق . وبذلك يشكل هذا القانون إلي جانب الدستور الضمانة الواقية للحكم ضد أي نزاع أو فراغ دستوري قد يقع فيه .

وفي رأينا أن الطريقة التي ابتكرها الدستور الكويتي لاختيار ولي العهد تعد نموذجاً فريداً في البلدان الآخذة بالنظم الوراثية فهذه الطريقة وإن هي حافظت علي مبدأ الوراثة داخل أسرة معينة إلا أنها تتيح لممثلي الشعب إبداء رأيهم فيمن سيكون أميراً عليهم ، وهي مشاركة شعبية تبدو جلية عندما لا يستقر الرأي علي تعيين ولي العهد في المرة الأولي عند تزكية الأمير له فيزكي الأمير حينئذ – عند إخفاق المحاولة الأولي – ثلاثة أو أكثر من الذرية المذكورة ممن تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في الدستور وفي قانون توارث الإمارة ببايع مجلس الأمة أحدهم ولياً للعهد ، مما يتيح فرصة كبيرة للاختيار من قبل ممثلي الشعب ، ولا ريب أن هذه الطريقة تعد قياساً علي الأنظمة الوراثية طريقة تقدمية ، تعكس نوعاً من التأثر الإسلامي إذ تجعل للبيعة من قبل أهل الحل والعقد الممثلين في العصور الحديثة في نواب الشعب وزنها في طريقة اختيار ولي الأمر .

أما في البحرين فنجد تنظيماً مماثلاً لما اتبع في الكويت بصدد هذه المسألة إلا أن الدستور البحريني امتاز عن الدستور الكويتي بإيضاح قواعد هذه المسألة بالإعلان صراحة عن انتقال الحكم من الأب إلي الابن الأكبر إلا إذا اقتضت إرادة الأمير اختيار خلف له في حياته غير ابنه الأكبر . فلقد نصت المادة الأولي من الدستور في فقرتها الأولي علي أن حكم البحرين وراثي ، ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسي بن سلمان آل

خليفه إلي ابنه الأكبر ثم إلي أكبر أبناء هذا الابن ، وهكذا طبقة بعد طبقة إلا إذا عيّن الأمير قيد حياته خلفاً له غير الابن الأكبر وذلك طبقاً لأحكام التوارث [1] .

ونحن نري أن الدستور البحريني بإقراره هذه القاعدة الدستورية إنما أراد القضاء علي ما قد ينشب من خلاف بين الأسرة الحاكمة بوجه عام ، وأبناء الحاكم الفعلي بوجه خاص ومن هنا كان النص علي تولية الابن الأكبر قاطعاً لكل الاجتهادات بعد ما أصبح مبدأ دستورياً . وما النص الاستثنائي الوارد في الفقرة المتعلقة برغبة الأمير إذا شاء في تعيين ابن آخر من أبنائه غير الابن الأكبر ، في رأينا إلا من قبيل الاحتياط ، اذا ما ثبت لديه عدم قدرة هذا الابن علي التمرس بأعباء الحكم أو فقدان بعض الصفات التي تعيقه عن أداء مهمته وذلك دونما اشتراط موافقة المجلس الوطني أو عرض الأمر عليه علي نحو ما سلكه الدستور الكويتي ، اكتفاءً بالاستئناس فقط برأي مجلس العائلة الحاكمة وفقاً لقانون التوارث [2] واستكمالاً لجوانب هذه المسألة ، أصدر المشرع البحريني المرسوم رقم (١٢) لعام ١٩٧٣ بنظام توارث الإمارة وأعقبه الأمر الأميري رقم (٤) لعام ١٩٧٤ بشأن تشكيل مجلس العائلة الحاكمة في البحرين ، وهما نقطة الارتكاز في تنظيم ولاية العهد .

وإذا أمعنا النظر في قانون التوارث سنجد أن مواده قد عرضت في مجملها لطريقة تعيين ولاية العهد ، وكونها تنحصر في الابن الأكبر أو في نسل الحاكم الأب إذا كانت هناك موانع كعدم وجود عقب فتكون الولاية لذوي القربي الأقرب ، كما أبانت الشروط الواجبة في ولي العهد وكيفية انتقال الحكم إليه وكيفية فقدانه لمنصبه في حال الوفاة أو في حال فقدانه القدرة

---

(١) المادة ١/أ من الدستور البحريني .

(٢) المادة (١٥) من قانون التوارث الجريدة الرسميه ، دولة البحرين ، العدد (١٠٣٣) السنه ٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٦ .

الصحية ، ولقد حرص قانون التوارث رغبة منه في التحوط في هذه المشاركة أن يوسع من اختصاصات مجلس العائلة فعهد إليه الحفاظ علي كيان الأسرة الحاكمة وتقاليدها ، وتعيين وجهة تعليم القاصرين القريبين من وراثة الحكم إلي الدرجة الرابعة ، وهنا تجدر الإشارة إلي أن المشرع البحريني في معرض سرده للمتطلبات التي ينبغي توافرها في ولي العهد البحريني قد اشترط أن يكون ولي العهد مسلماً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين وأن يكون بالغاً من العمر ثمانية عشر سنة قمرية ، وهو في هذه السن قد خالف ما اتجه إليه المشرع الكويتي حين اشترط أن يكون بلوغ ولي العهد ثلاثين سنة ميلادية . لكن الخلاف بينهما ظهر في أن المشرع البحريني في نصه علي تعيين الأمير قد قضي بتجاوز شرط السن المقررة عند انتقال الحكم إلي حاكم دون هذه السن كما لو توفي الحاكم دون أن يبلغ ابنه الأكبر هذه السن ففي هذه الحالة يعين وصي أو مجلس وصاية يمارس صلاحيات الأمير [1] واذا توفي الأمير دون تعيين هذا الوصي يقوم مجلس الوزراء بتعيين الوصي أو مجلس الوصاية في ضوء الشروطالواجب توافرها في هذا الوصي أو مجلس الوصاية بعد استشارة مجلس العائلة الحاكمة [2] ، هذا فضلاً عن أن الدستور البحريني قد سار علي ماسار عليه الدستور الكويتي من إسباغ الصفه الدستورية علي قانون التوارث وحظر التفكير في تعديله وتنقيحه .

ومما هو جدير بالذكر أن وراثة الحكم في البحرين تنحصر في ذرية المغفور له الشيخ عيسي بن علي آل خليفه الذي أبرم معاهدة الحماية مع

(١) المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، من قانون توارث الحكم في البحرين ، الجريدة الرسميه ، دولة البحرين ، العدد (١٠٣٣) السنه ٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٦ .

(٢) يتكون مجلس الوصاية من أفراد العائله الحاكمة ومن رئيس مجلس الوزراء ورؤساء مجلس الوزراء السابقين ومن رئيس المجلس الوطني ورؤساء المجلس الوطني السابقين ومن الوزراء العاملين أو السابقين ومن رؤساء المحاكم العليا أو السابقين (المادة ٩ من قانون التوارث)

بريطانيا عام ١٨٨٠ م وهو أمر وإن لم يرد النص عليه بصريح العبارة في الدستور علي نحو ما سلكه الدستور الكويتي إلا أننا نستنتج ذلك من الحكام الذين تولوا العرش بعد المذكور وحتي الأمير الحالي فكلهم من الذرية المذكورة.

أما في دولة الإمارات العربيه المتحدة ، فإن دستورها المؤقت المعمول به منذ عام ١٩٧٢ ، لم يأت علي ذكر تنظيم مسألة ولاية العهد ، ولعلّ ذلك يرجع إلي طبيعة الدولة الاتحادية ، المكونة من سبع إمارات لكلّ إمارة منها حاكم يمثل أسرة حاكمة في إمارته ، ونحسب أن الدستور المؤقت عزف عن الخوض في تفاصيل هذه المسألة ، أو النص الصريح علي تأكيد مبدأ الحكم الوراثي في الأسرة ، نظراً لتلك الصفة الاتحادية ، تاركاً تنظيم هذه المسألة للعرف المتبع في كل إمارة ومما يسترعي الانتباه أن الأسرة الحاكمة في هذه الإمارات تتميز بالقلة العددية مما يجعل الاتفاق سهلاً علي ترشيح ولي العهد ويضعف احتمالات الانقسام ، ومن المشاهد أن الإمارات تختلف في مسلك تنظيم الحكم وانتقاله ، فبعضها يقر قاعدة تولي الأبناء كما هو الحال في أبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين ، وبعضها لا يشترط ذلك كما هو الحال في الفجيرة ، والشارقه ،

رابعا : ولاية العهد في قطر :

للإحاطة التامة بمسألة ولاية العهد في قطر ، يحسن بنا أن نعرض للخلفية التاريخية لها بدءاً من عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني مؤسس قطر الحديثة ، ومروراً بدخول الإمارة في فلك الحماية البريطانية وانتهاءً بعهد الاستقلال.

وذلك لأن الإلمام بهذه الخلفية يلقي الضوء علي واقع الحكم في عهده المعاصر ونستعرض هذه الخلفية من خلال عهود الحكام الذين تعاقبوا علي

حكم الإمارة علي النحو التالي :

أولاً : الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني :

فحينما تولي الحكم الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني بعد وفاة والده الشيخ محمد بن ثاني عام ١٨٧٨ كانت قطر تابعة للسيادة الاسمية للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية التي تتميز بالمركز الروحي شأنها في ذلك شأن بقية الإمارات الخليجية ، ولم تنجح بريطانيا في إبرام أية معاهدة مع الشيخ جاسم بإدخالها تحت حمايتها ، إذ رفض المذكور الإذعان للمطالب البريطانية والاستجابة لها رغم محاولاتها معه بالرغم من أن والده الشيخ محمد بن ثاني كان قد أبرم كغيره من مشايخ الإمارات أول اتفاقية مع بريطانيا للسلام البحري منذ عام ١٨٦٨ ضمن معاهدات أطلق عليها "المعاهدات البحرية" وقعتها بريطانيا مع شيوخ الخليج [١] . بيد أن هذه المعاهدة لم تكن ذات أثر علي سيادة قطر في الداخل والخارج . وبذلك استطاع الشيخ جاسم رغم هذه المعاهدة تجنيب البلاد ويلات الوقوع في منزلق الحماية . ويذكر المؤرخون أن الشيخ جاسم حوي صفات شخصية ومواهب نادرة جعلته يحظي من القطريين بالسمع والطاعة والمبايعة ، فقد كان ثراؤه الواسع باعتباره من أكبر تجار اللؤلؤ في المنطقة وتدينه الصادق وشجاعته النادرة سبباً في اختيار القطريين له ، فضلا عما انتهجه من سياسة حكيمة معتدلة حفظت للبلاد المكانة والهيبة ، إذ حارب الإنجليز والأتراك وتغلب عليهم ، وكذلك حارب خصومه من الشيوخ والأمراء الذين هاجموه ، وإليه يعود الفضل في القضاء علي تبعية قطر للبحرين واستقلالها عنها استقلالاً تاماً ، والتمرد عليها بالامتناع عن دفع الضريبه بعد أن كان

---

(١) د . خالد العزي : الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مرجع سابق ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٢

يتعامل معها علي أساس دفع هذه الضريبه ، بل كاد أن يستولي علي البحرين ويخضعها لتبعيته لولا وجود الحامية البريطانية علي شواطئها . كما حاول أن يوسع من حدوده الجغرافية بالسيطرة علي إقليم الإحساء لولا أن عاجلته الوفاة [1] مما جعله بحق أعظم شخصية في تاريخ قطر .

علي أن ما يهمنا أن نلمح إليه ، أن هذا الشيخ ومنذ توليه الحكم بعد وفاة والده عام ١٨٧٨ كما ذكرنا ، مضي في قيادة دفة الحكم بكل حنكة ودهاء عاملاً علي وقاية البلاد شرّ التدخلات الأجنبية التي عانت منها الإمارات الأخري عبر تاريخها السياسي مما جعل للبلاد مكانتها الفريدة بين جاراتها الإمارات الأخري .

ويروي السابرون لأغوار التاريخ ، أنه كان لهذا الشيخ مجموعة من الأبناء الذين عمل علي تربيتهم وتأهيلهم ، وقد ارتأي أن يولي بعضاً منهم الإمارة بقصد اكتشاف مواطن الكفاءة والجدارة فيهم ، فكان يعين هؤلاء لفترة معينه ثم يعفيهم بعد التجربه إلي أن وجد في ابنه المغفور له الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني [2] (جد الأمير الحالي) ضالته المنشودة إذ لمس فيه الصلاحيه والقدرة علي ممارسة الحكم فضلاً عما حواه من صفات حسنة كالتدين والورع والتقوي والزهد ، مما جعل والده مطمئناً إلي تسليمه الأمانة . ولهذا اقتضي فظر الشيخ جاسم تولية هذا الابن ليكون خليفة له في الحكم وانعقد عليه إجماع أهل الحلّ والعقد من كبار أفراد العائلة الحاكمة ورؤساء القبائل والعشائر الذين باركوا هذا الاختيار لما لمسوه هم أيضاً في الشيخ

---

(١) مصطفي مراد الدباغ : قطر ماضيها ، وحاضرها ، مرجع سابق ، الطبعة الأولي ، بيروت ١٩٦١ ، ص ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) يأتي ترتيب الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني الرابع ضمن أولاد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني .

عبد الله من صفات وما توسموه فيه من صلاح ، وعندما توفي الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني عام ١٩١٣ ، خلفه ابنه الشيخ عبد الله في الإمارة ، واستمر في الحكم من عام ١٩١٣ حتي عام ١٩٤٩ .

ثانيا : الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني :

تميز عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني الذي استمر قرابة ستة وثلاثين عاماً بحدثين جوهريين لهما أبعادهما في تاريخ قطر :

الحدث الأول : هو التحول إلي الحماية البريطانيه ، فهو وإن بقي لفترة طويلة يحجم عن عقد اتفاقية الحماية معها كما فعلت سائر الإمارات الخليجية، إلا أنه اضطر مرغماً في نهاية الأمر لعقد تلك الاتفاقية استجابة للظروف الدولية والإقليمية والمحلية ، وذلك في عام ١٩١٦ .

أما الحدث الثاني : فهو منح امتياز التنقيب عن البترول في الأراضي القطرية عام ١٩٣٢ ، ثم استخراجه وتصديره عام ١٩٤٩ وأثناء فترة حكمه لمس الشيخ عبد الله في ابنه الشيخ حمد بن عبد الله [1] (والد الأمير الحالي) صفات النجابة ، وأمارات الذكاء والفطنه والشجاعة ، فقرر أن يخصه بولاية العهد ليساعده في شؤون الإمارة وليكون حاكماً علي البلاد من بعده ذلك أن الشيخ عبد الله بعد وفاة والده ، وبيايعته بالإجماع استطاع أن يحصر الحكم في ذريته . وهو ما أصبح منذ ذلك الوقت وحتي الوقت الحاضر تقليداً ثابتاً ومبدأ دستورياً . وقد تمرس الشيخ حمد بتبعاء الحكم بسداد رأي ورجاحة عقل فكان ينوب عن والده في تصريف معظم شؤون الإمارة ولا سيما التفاوض مع بريطانيا ، وإدارة الشأن الداخلي وتحمل العبء الأكبر من

---

(١) كان للشيخ عبد الله ثلاثة أولاد هم الشيخ علي بن عبد الله (الأكبر) ثم الشيخ حمد بن عبدالله (الأوسط) ثم الشيخ حسن بن عبد الله (الأصغر) .

المسئولية عن والده فضلاً عما تميز به من حس صادق تجاه بلده وإيثار مصلحته ، مما كان موضع تقدير وإجلال ومحبة من قبل الشعب غير أن المنية عاجلت الشيخ حمد عام ١٩٤٧ ، ولما يزل والده الشيخ عبد الله علي قيد الحياة ، وعندئذ أيقن الشيخ عبد الله بثاقب فكره إزاء هذا الظرف الطارىء أن لا مناص من حسم مشكلة الحكم وولاية العهد خاصة بعد أن تقدمت به السن ، وأضحت البلاد علي وشك تصدير البترول وبدء مرحلة التحديث والبناء، لكن واجهته مشكلة قانونية إذ أن أولاد الشيخ حمد بن عبد الله المتوفي لم يبلغوا سن الرشد حيث توفي والدهم ولما يزالوا صغاراً ، فأبدي الشيخ عبدالله بعد اجتماعه بأكابر القوم من وجهاء الأسرة ورجالاتها ، وكذلك سائر رؤساء القبائل رغبته في تولية ابنه الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (عم الأمير الحالي) الحكم في البلاد ، ورغبته كذلك في اختيار الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (الأمير الحالي) الذي قصرت به السن يومئذ عن تولي الإمارة ليكون ولياً للعهد وخليفة للشيخ علي في الحكم من بعده . وكتبت الوثائق علي هذا الأساس ، وهذه حقيقة يؤكدها كذلك شهود العيان ممن حضروا حفل التتويج والمبايعة ، كما أن بريطانيا من جهة أخري ، اعترفت بما اتجهت إليه رغبة الشيخ عبد الله ، فأقرت ما انعقد عليه الإجماع بتولي الشيخ علي الحكم وتأكيد تثبيت ولاية العهد للشيخ خليفه ، ويقول شهود العيان الحاضرون لتلك البيعة ، أن بريطانيا عبرت عن مباركتها وتأييدها للحكم عن طريق حضور مندوب عنها في ذلك الحفل هو المقيم السياسي في الخليج وذلك كدأب بريطانيا علي اتباع مثل هذه السياسة عند تولية أي حاكم في أي إمارة خليجية ، تعبيراً عن استمرار تعاونها مع الحكام وخلفائهم .

وتأسيساً علي ذلك أصبحت البيعة الوطنية ، والمباركة البريطانية هي الأساس الذي تولي بموجبه الشيخ علي بن عبد الله الحكم ، وانحصار ولاية

ثالثاً : الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني :

استمر الشيخ علي بن عبد الله في الحكم من عام ١٩٤٩ إلي عام ١٩٦٠ وفي عهده زاد دخل البلاد من النفط ، وبدأت عجلة العمران والبناء في الدوران ، ولكن الشيخ علي في العام ١٩٦٠ عندما تقدمت به السن أيضاً وأثر الإخلاد للراحة ، أفصح عن رغبته في التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ أحمد بن علي وأن يخصه به دون الشيخ خليفه الوريث الشرعي للحكم ، مما يناقض ما أتفق عليه عام ١٩٤٩ ، بيد أن الشيخ خليفه بما أوتي من حكمة الرأي وبعد النظر ، والتعقل والاتزان ، أراد تجويت الفرصة علي أية تدخلات خارجيّة قد يتذرع بها ، ناهيك عن خشيته من وقوع الانقسام في الصفوف والفوضي في البلاد فقبل مكرهاً العرض الذي قدمه عمه الحاكم الشيخ علي ، ونزل علي رغبته ، فانعقدت بيعة الحكم للشيخ أحمد بن علي ، كما أعيد تأكيد ولاية العهد هذه المرة أيضاً للشيخ خليفه بن حمد آل ثاني وتم ذلك أيضاً بحضور كبار أفراد العائله الحاكمة ، ووجهاء البلاد وأصحاب الشأن فيها ، وحررت المواثيق علي أساس ذلك . وقد اقتصر دور بريطانيا أيضاً علي مباركة ماتم الاتفاق عليه داخل البيت باعتبارها مسألة من صميم الاختصاص الداخلي فشاءت بريطانيا ترك أمرها للأسرة الحاكمة وقد حضر حفل التتويج هذا المعتمد السياسي البريطاني في قطر الذي قام بالتوقيع علي الوثائق التي اتفق علي محتواها باختيار الشيخ أحمد بن علي كحاكم للبلاد واختيار الشيخ خليفه بن حمد ولياً لعهده .

ويصف قائد الشرطة البريطاني في قطر عام ١٩٦٠ وقائع هذا الحفل بقوله " عندما اجتمع كبار وجهاء الأسرة الحاكمة وأعيان البلاد والمعتمد

البريطاني في قصر الحاكم بالريان ، أبلغهم الحاكم الشيخ علي بن عبد الله برغبته في التنازل عن الحكم بسبب ظروفه الصحيه وتقدمه في السن لصالح ابنه الشيخ أحمد حاكماً للبلاد خلفاً له واختيار ابن أخيه الشيخ خليفه بن حمد نائباً للحاكم ولياً للعهد وخليفة للشيخ أحمد من بعده . ثم قام الحاكم الشيخ علي من علي كرسيه وأجلس الشيخ أحمد مكانه وبجواره ولي عهده وصافحهما وبارك لهما ، وأوصاهما بالحكم بالعدل وتقوي الله ثم انصرف الحاكم الشيخ علي من المجلس تماماً ، وبعد إتمام وقائع الحفل – كما يروي قائد الشرطة البريطاني – توجه الحاكم الجديد إلي دار المعتمد البريطاني لزيارته وأدت له ثلة من حرس الشرف التحية عند وصوله إلي دار المعتمد [1] من هذا يتبين لنا أن حكمة الشيخ خليفه بن حمد وبعد نظره كانت عاملاً حال دون الفرقه وأدي إلي تماسك وحدة البلاد وذلك بالرغم من أحقية الحكم للشيخ خليفه حسبما هو متفق عليه في الوثائق والمستندات ، كذلك يظهر لنا بوضوح كيف أن بريطانيا نزلت علي ما تم الاتفاق عليه بين الأسرة الحاكمة دونما تدخل منها بعد موافقة الشيخ خليفه علي ذلك ، كما نلاحظ أن هذا التنازل حدث والإمارة لازالت تحت الحماية البريطانية .

رابعاً : قيام الحركة التصحيحية وتولي الشيخ خليفه مقاليد الحكم :

استمر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في سدة الحكم من ٢٤ أكتوبر عام ١٩٦٠ وحتي ٢٢ فبراير عام ١٩٧٢ ، وخلال هذه الفترة – وبإيعاز من الشيخ خليفه ولي عهده – صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر في ١٩٧٠/٤/٢ متضمناً (٧٧) مادة هو بمثابة دستور مؤقت للبلاد يعمل به في فترة انتقالية يعد بعدها نظاما أساسيا كاملا ودائما . ومن الملاحظ أن هذا

---

(١) ابراهيم ابو ناب : قطر ، قصة بناء دولة ، بدون تاريخ ص ص ٢٠ – ٢٢ .

الدستور صدر والبلاد لازالت بعد لم تنفك من إسار التبعية البريطانية ، لان هذا الدستور المؤقت أريد به أن يكون تمهيداً لمرحلة أخري من التنظيم السياسي فيما بعد الرحيل البريطاني عن المنطقة عام ١٩٧١ . ومما يسترعي الانتباه أن هذا النظام الأساسي المؤقت للحكم قد أعاد تأكيد ما تم الاتفاق عليه في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠ من مبايعة الشيخ خليفه بن حمد ولياً للعهد وذلك قطعاً لكل نزاع وحسماً لكل جدل [١] . فلقد نصت المادة (٢٢) من هذا النظام علي ما يأتي : حكم الدولة وراثي في أسرة آل ثاني وولي العهد هو نائب الحاكم الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني وذلك إعمالاً وتنفيذاً لمبايعة أولي الحل والعقد في قطر الصادرة بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤ وينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الحكم في الدولة قانون خاص وذلك وفقاً للمبادىء الأساسية المقررة في المبايعة المذكورة ، ولا يجوز تعديل هذا القانون إلا بالطريقة التي ينص عليها فيه .

وواضح أن هذه المادة الدستورية في النظام الأساسي المؤقت الذي أصدره الشيخ أحمد بن علي آل ثاني إبان عهده في صورة منحة منه لشعبه تنطوي علي تقرير ثلاث حقائق جوهرية هي :

١ – تثبيت مبدأ توارث الحكم في أسرة آل ثاني كأسرة حاكمة وفقاً للأوضاع القائمة فعلاً .

٢ – إعادة تأكيد ولاية العهد للشيخ خليفه بالنص الصريح طبقاً لما تم الإجماع عليه ، مع ما يعنيه هذا من حقه الشرعي في الحكم بعد الشيخ أحمد لأي سبب من الأسباب .

---

(١) المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الأساسي المؤقت [في مجموعة قوانين قطر ١٩٦١ – ١٩٨٥] وزارة العدل ، إدارة الشؤون القانونية

٣ – النص علي صدور قانون تنظيم توارث الحكم في ضوء المباديء الأساسية الشرعية المقررة .

وبذلك يكون الحق الشرعي للشيخ خليفه في الحكم قد أصبح حقاً دستورياً . غير أن الأمور سارت علي غير ما أريد لها ، ووضح للشيخ خليفه أن ثمة تطورات قد يحملها المستقبل ، تشكل نكوثاً بالعهد ، ونقضاً لما اتفق عليه ، ولذلك كان لزاماً اتخاذ خطوة من شانها تصحيح الأوضاع المغلوطة سيّما بعد أن تردت هذه الأوضاع في البلاد وأصبحت تدور في حلقة مفرغة مما ينذر بأوخم العواقب وانطلاقاً من هذه الاعتبارات وحرصاً علي قطع دابر الفتنة فقد قام الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني صبيحة يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٢ بحركة تصحيحية ، تولي بها مقاليد الحكم في البلاد ، وحظي بإجماع الأسرة الحاكمة والقوات المسلحة وأفراد الشعب . وقد أذاع الأمير مساء اليوم ذاته بياناً أوضح فيه مبررات هذه الخطوة والأسباب التي أملت عليه ذلك ، فلقد أبان أن الدافع لقيامها كان ما يلي :

١ – الحفاظ علي نهضة البلاد التي تعد محصلة ثمرة من ثمرات التعاون بين السلطة والشعب التي خاض بسببها الآباء والأجداد الحياة لتحقيق مايتطلع إليه الشعب لبناء الوطن العصري .

٢ – اصطدام تلك النهضة بعقبات من قبل عناصر تجردت من المسئولية وكان همها فقط جني المصالح الشخصية علي حساب الوطن الأمر الذي أدي إلي تأخر البلاد بسبب انعدام روح المسئولية .

٣ – توجيه النصيحة والإرشاد للحاكم السابق ولفت نظره إلي خطورة مايجري علي ساحة البلاد ، ولكن دون جدوي رغم تكرار مثل هذه النصائح التي كانت تتم بالإقناع تارة ، وبالنصح والإرشاد تارة أخري .

٤ - تذمر أفراد الأسرة الحاكمة والشعب من جراء ماوصلت إليه الحال نتيجة اللامبالاة ومن ثم مباركتهم لهذه الخطوة [١] .

بيد أن الاعتبار الشرعي يكاد يكون هو الدافع الجوهري الذي حدا بالشيخ خليفه لاستلام مقاليد الحكم . فهو عندما قبل ولاية العهد في عام ١٩٦٠ حرصاً علي وحدة البلاد وصوناً لتقدمها ونهضتها إنما كان ذلك من قبيل الإكراه مع ثبوت حقه الطبيعي والشرعي في الحكم وفق ما صيغ في الوثائق والمستندات التي حررت عام ١٩٤٩ وأعيد تاكيدها في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٦٠ ، ولهذا فإن تسلم الشيخ خليفه لزمام الحكم لايعدو كونه استرداداً لحقه الشرعي كوريث للحكم ومن ثم يصبح لهذا الاعتبار مكان الصدارة في جملة الأسباب التي سارعت في القيام بتلك الخطوة .

تنظيم ولاية العهد في قطر :

بعد تولي الشيخ خليفه بن حمد سلطة الحكم ، وضع نصب عينيه أن مسألة ولاية العهد هي من البديهيات التي يجب أن تعالج بالطرق التنظيمية تلافياً لما قد ينشأ من اختلاف بصددها كما أدرك بخبرته الطويلة في ميدان السياسة والحكم أن ترك مثل هذه المسألة للعرف دون التشريع المحدد والمنظم قد يترك المجال واسعاً للاجتهادات ويسنح في الفرصة لظهور الانقسام في الرأي بين صفوف الأسرة الحاكمة علي نحو ما جري منذ عام ١٩٤٩ وتعريض البلاد لهزات وأزمات ، لذلك لاغرو أن كانت هذه المسألة في طليعة اهتماماته ، فما أن تولي الحكم حتي أصدر نظاماً أساسياً مؤقتاً عام ١٩٧٢ معدلاً للنظام الأساسي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ وبديلاً عنه أطلق عليه

(١) خطاب أمير قطر بمناسبة توليه مقاليد الحكم يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٢ [منشور في مجموعة خطب الأمير ، وزارة الإعلام] قطر .

النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم في قطر ، حيث اقتضت المصلحة العامة أن يعدل هذا النظام بعد حصول الدولة علي استقلالها وانفتاحها علي العالم من جهة ، وقيام الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني بحركته وتوليه مهام الحكم من جهة أخري [1] .

علي أن الذي يعنينا من هذا التعديل هي تلك المادة التي رسمت الإطار التنظيمي لمسألة ولاية العهد ، فلقد نصت المادة (٢١) من النظام الأساسي المؤقت المعدل الصادر عام ١٩٧٢ علي ما يأتي : " حكم الدولة وراثي في أسرة آل ثاني . ويعين ولي العهد خلال سنة علي الأكثر من تاريخ صدور هذا النظام الأساسي المؤقت ، ويكون تعيينه بأمر أميري بعد التشاور مع أهل الحل والعقد في البلاد وموافقة غالبيتهم علي هذا التعيين . وينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الحكم في الدولة قانون خاص يصدر خلال مدة لاتجاوز سنة من تاريخ صدور هذا النظام الأساسي . ولايجوز تعديل هذا القانون إلا بالطريقة التي ينص عليها فيه " وواضح من سياق هذا النص أن المادة آنفة الذكر تنطوي علي جملة من المباديء والشروط الواجب مراعاتها عند تعيين ولي العهد القطري ، ترتكز علي الأسس التالية :

١ - أن حكم الدولة وراثي في أسرة آل ثاني ، وهي الأسرة الحاكمة في البلاد وهذا المبدأ مقطوع به لايقبل الجدل ولا يكون موضع نقاش بعد إقراره دستوريا وقد اقتفي النظام القطري في اتباعه لهذا المبدأ أثر الدستورين الكويتي والبحريني في إقرارهما الحكم للأسرتين الحاكمتين في كل من الكويت والبحرين .

---

(١) أنظر ديباجة النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم في قطر ١٩٨٢ [مجموعة قوانين قطر - المجلد الأول] مرجع سابق .

٢ - إن المادة توجب أن يعين ولي العهد خلال سنة علي الأكثر من تاريخ صدور هذا النظام الأساسي ، وهذا في رأينا يرجع إلي استشعار الحكم بخطورة هذا المنصب وعدم شغوره مدة طويلة تحسباً لكافة الاحتمالات التي قد تعصف بالبلاد وتلقي بها في متاهات الفراغ الدستوري . كما اشترطت المادة أن يكون التعيين بعد التشاور مع أهل الحل والعقد وموافقة أغلبيتهم علي هذا التعيين . فهذا النص في نظرنا يوسع من نطاق الاستشارة، لأن مفهوم أهل الحل والعقد هنا مفهوم مرن ومتسع فلا يقتصر علي استشارة كبار أفراد الأسرة الحاكمة فحسب وإنما يمتد نطاق الاستشارة ليشمل من في البلاد من وجهاء وأعيان وكذلك أعضاء مجلس الشوري ، وذوي المكانة الاجتماعية في الدولة ، وهو ما يمثل في رأينا نوعاً من الديمقراطية يجري إعماله بين فئة خاصة هي فئة أهل الحل والعقد بالمفهوم الواسع لها إذ لم تشر المادة إلي تكوين مجلس للعائلة الحاكمة ليختار ولي العهد علي نحو ما فعل الدستور البحريني علي سبيل المثال ، وإنما أدخل النظام القطري أعضاء الأسرة الحاكمة ضمن أهل الحل والعقد متخذاً طابعاً خاصاً به في هذا الصدد.

٣ - أشارت المادة سالفة الذكر إلي صدور قانون خاص ينظم الأحكام الخاصة بتوارث الحكم في الدولة خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور النظام الأساسي ، وعدم جواز تعديل هذا القانون إلا بالطريقة التي ينص عليها فيه ، وقد جاري النظام القطري في اتباع هذه الخطوة كلاً من الدستورين الكويتي والبحريني في النص علي هذا القانون توخياً لتنظيم هذه المسألة ، إلا أنه من الجدير بالذكر علي سبيل المقارنة أنه في الوقت الذي صدر فيه قانونا التوارث في كل من الكويت والبحرين إلا أن هذا القانون لم يصدر بعد حتي هذه اللحظة ونحسب أنه محل اهتمام الحكم في قطر ، سيّما إذا أخذنا في الحسبان أن النظام الأساسي

لازال يتصف بصفة التأقيت في مرحلة انتقالية لما ينتهي أمدها بعد ، خصوصاً وأن المادة (٦٩) من النظام الأساسي المؤقت المعدل قد نصت علي أنه كلما استلزم هذا النظام الأساسي قانوناً لتنظيم مسألة معينه ، ولم يكن مثل ذلك القانون قائماً بالفعل في تاريخ العمل بهذا النظام يستمر العمل بالتدابير التنظيمية السائدة في ذلك التاريخ حتي يصدر القانون اللازم .

وتفريعاً علي هذا يمكن القول أنه لحين إصدار ذلك القانون المشار إليه يظل العرف هو الذي يهتدي به في الفترة الانتقالية في صدد مسألة تعيين ولي العهد القطري استرشاداً بالمبادىء الواردة في المادة (٢١) كما رأينا .

تعيين ولي العهد القطري :

إن الظروف التي مرت بالحكم في قطر منذ عام ١٩٤٩ كما تبين لنا قد ولدت لدي الأمير الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني قناعة تامة بعدم السماح لتلك الرواسب أن تطفو ثانية علي المسرح ، فرغب في أن يواجه هذه المسألة بالتنظيم حرصاً منه علي ديمومة الاستقرار في البلاد ، سيّما وأن عهده يعتبر العهد الدستوري المعاصر . الذي تكاملت فيه أركان الدولة وشيدت المؤسسات التنظيمية فيها ومن ثم برزت هذه المسألة كإحدي اهتماماته الكبري . ففي عام ١٩٧٧ اتجهت إرادة الأمير إلي تعيين ولي عهد للدولة يكون وريثاً شرعياً له ، وأميراً للبلاد في المستقبل فرأي بفطنته وبعد التجربة ، أن الصفات تكاملت في نجيه الأكبر الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني وهي صفات تؤهله لتقلد هذا المنصب وسرعان مابدأ المشاورات وإستطلاع الآراء من قبل رموز الأسرة الحاكمة وعلية القوم من الوجهاء والأعيان وأعضاء مجلس الشوري ، حيث اجتمع بهم وأبلغهم برغبته في اختيار نجله الشيخ حمد لولاية العهد لما لمسه

فيه من الصلاح والجدارة . فبارك الجميع هذا الاختيار ، ومن ثم صدر الأمر الأميري رقم (١) لسنة ١٩٧٧ بتعيين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولياً للعهد.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني هو ولي العهد طبقاً للاختيار والتوافق في البيعة التي تمت بحضور الأمير مع أهل الحل والعقد . هذا وتجدر الإشارة إلي أن ولي العهد القطري وحسبما جري عليه العرف منذ توليه هذا المنصب عام ١٩٧٧ هو وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة حيث احتفظ بهذين المنصبين إلي جانب منصبه كولي للعهد كما أنه – وطبقاً لما جري عليه العمل ، يتولي منصب نائب الأمير عند غياب الأمير خارج الدولة بناءً علي الأمر الأميري الذي يصدر في هذا الخصوص ، وفي هذه الحالة تئول إليه كافة صلاحيات وسلطات الأمير أثناء قيامه بمهام الحكم بما في ذلك رئاسته لمجلس الوزراء حيث أن الأمير يجمع في شخصه بين منصب رئيس مجلس الوزراء وبين منصب رئيس الدولة .

وهكذا يبدو لنا جلياً أن ولاية العهد في قطر قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم في المرحلة الدستورية الانتقالية الحالية بما يحافظ علي استقرار نظام الحكم ، وضمان انتقال السلطة بصورة سليمة ونحسب أن القواعد ستكون أكثر تفصيلاً ووضوحاً حين يصدر قانون التوارث الذي وعد به النظام الأساسي المؤقت المعدل ليكون تشريعاً له صفة دستورية يعالج مسألة ولاية العهد بطريقة صحيحة وموضوعية .

وأخيراً نري أن الحكم في قطر ينحصر في ذرية المغفور له الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني الذي أبرم اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٩١٦ وهو في هذا يتوافق مع ما اتجه إليه الحكم في كل من الكويت والبحرين

وسائر الإمارات العربية من حصره في ذرية الحاكم الذي وقع اتفاقية الحماية مع بريطانيا وإن كان النظام القطري لم ينص علي ذلك صراحة علي نحو ما فعله الدستور الكويتي ، إلا أن ذلك يستنتج من المتعاقبين علي الحكم في قطر، حيث أن النظام القطري اكتفي بالنص فقط علي وراثة الحكم في أسرة آل ثاني كما أنه من الملاحظ أن قطر بتعيين النجل الأكبر للأمير ولياً للعهد قد أخذت بمبدأ تعيين الأبناء أولياء العهود وهو وضع مماثل لما هو مطبق حتي هذه اللحظة في كل من البحرين وأبو ظبي وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة ودبي .

ونخلص في نهاية بحثنا عن ولاية العهد في الدولة الخليجية إلي تسجيل بعض الملاحظات التي توصلنا إليها من خلال التحليل علي النحو التالي :

١ - أن دول الخليج العربية تتميز ببروز أسرة حاكمة فيها اجتمعت لها الرياسة والصدارة وارتبط تاريخها السياسي بتاريخ البلاد ، عن طريق اسهامها الكبير في تاريخ الإمارة علي نحو مكنها من الإمساك بزمام السلطة والحكم بعد كفاح شاق مع القوي المحليه المناوئة والقوي الإقليمية والدولية .

٢ - أن ولاية العهد في الدول الخليجية ذات شأن خطير في كيان نظام الحكم، لما قد يؤدي إليه التريث في البت فيها أو التلكؤ في حسمها من قيام الاضطراب والفوضي في النظام السياسي ، لاسيّما وأنه قد ارتبط في الأذهان أن ولي العهد هو الحاكم المنتظر وأمير المستقبل الذي يجب له السمع والطاعة من قبل الرعية مالم يأمر بمعصية تتنافي مع شرع الإسلام .

- اختلفت حدة التدخل البريطاني في تثبيت الحكم من إمارة إلي أخري تبعاً لاستنجاد كل فريق بطلب المساعدة من بريطانيا ، مما فتح الباب علي مصراعيه للتدخلات الأجنبية في مناصرة فريق علي آخر في داخل الأسرة الحاكمة . ويبرز هنا مثال البحرين وأبو ظبي والشارقة ، في الوقت الذي كان فيه التدخل البريطاني عديم الأثر في بعض الإمارات بفعل الاتفاق والرضا الذي تم بين أفراد الأسرة الحاكمة واتباع الحكمة والعقلانيه في معالجة الأمور ، وظهر هذا جلياً في كل من الكويت وقطر وسائر الإمارات الخليجية الأخري .

٤ - لاشك أن التدخل البريطاني واختلاف درجته يحتم أن يؤخذ في الحسبان عند التصدي لدراسة مثل هذه المسألة ، لأن التاريخ البريطاني جزء لايتجزأ من تاريخ هذه الإمارات . وذلك بالرغم من أن بريطانيا قد تركت تقدير مثل هذه المسألة الداخلية لأولي الشأن في الإمارة وعدم التدخل فيها إلا حيث تحركها مصلحتها فتسعي من ثم للتأثير علي مجري الأمور بما يعيد لها تلك المصلحة ، ومن هنا كانت مسارعتها إلي تأكيد حسن التعاون مع كل حاكم يتبوأ عرش الإمارة خلفاً لسلفه في ظل الحماية .

٥ - عندما بزغ فجر الاستقلال في الستينات في الكويت والسبعينات في كل من قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة دخلت مسألة ولاية العهد في طور جديد يتسم بقواعد منظمة إذ حرص المشرعون الدستوريون علي تسجيلها دستورياً ، وايراد الشروط اللازمة لشغل المنصب ، كما أعادت هذه الدول صراحة الحقيقة التي كانت قائمة من قبل بتأكيدها إقرار الحكم في كل من الكويت والبحرين وقطر للأسر الحاكمة فيها كقاعدة مسلم بها ، كما نص علي ذلك في دساتير كل من الكويت والبحرين وقطر بخلاف الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي لم يشأ

الخوض في التفاصيل اكتفاءً بما انعقد عليه توافق حكام الإمارات في إصدار الدستور نظراً لطبيعة الدولة الاتحادية حيث أن كل حاكم يمثل أسرته الحاكمة في إمارته .

٦ - تفايرت نزعة الدساتير في تنظيم هذه المسألة ففي حين فضل بعضها النص عليها في الدستور كمبدأ عام واستكمال جوانبها التفصيلية الأخرى في قانون التوارث ذي الصفة الدستورية ويبرز هنا مثال الدستورين الكويتي والبحريني ، عمد بعضها إلى تركها للعرف سواء في الفترة الانتقالية الدستورية (كما هو الحال في النظام القطري) أو تركها للعرف في كل بلد على حده مع تعمد ترك الدستور النص عليها صراحة كما هو عليه الحال في الدستور الإماراتي المؤقت .

٧ - يلاحظ أن الحكم قد انحصر في فرع معين ، وذرية محددة في الأسرة الحاكمة بكل دولة وليس في الأسرة عموماً [١] كما يفهم من نصوص الدستور الكويتي ، بينما يفهم ذلك ضمناً في كل من دستور البحرين والنظام القطري باعتبار ذلك أمراً بديهياً . كما استبان لنا أن الدول اختلفت كذلك في تولية ولاية العهد ، فبينما نرى بعضها اتبع قاعدة اختيار الأبناء أولياء للعهود كقطر والبحرين وبعض إمارات الخليج ، لم تراعي هذه القاعدة في الكويت التي أحالت في ذلك إلى مايتم الاتفاق عليه داخل البيت الحاكم شريطة أن يكون ولي العهد من ذرية الشيخ مبارك الصباح .

٨ - تفاوت دور الشعب أو ممثليه في اختيار ولي العهد في كل بلد من بلدان الدراسة . فعلى حين جعل الدستور الكويتي مجلس الأمة طرفاً في هذا

---

(١) د عبد الفتاح حسن : مبادىء النظام الدستوري في الكويت مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

الاختيار ، وإسناد الحكم إليه عند احتدام الخلاف حول الترشيح بسبب عدم توافق الكلمة علي المبايعة والاختيار لم يرد شيء من هذا القبيل في الدستور البحريني مكتفياً بإيكال مثل هذا الأمر إلي الأمير لمعالجته داخل الإطار الأسري من خلال مجلس العائلة الحاكمة .

أما النظام القطري فقد تطلب – كما عرفنا – ضرورة أخذ موافقة أهل الحل والعقد جميعاً علي هذا التعيين ، والتوسع في عملية المشاركة والاستشارة من خلال مفهوم فئة أهل الحلّ والعقد وهو مايدفعنا إلي القول بأن الأمير مقيد في صدد التعيين بما يستقر عليه رأي غالبية هذه الفئة .

ولم يات الدستور الإماراتي المؤقت بشيء من هذا القبيل إذ اعتبر أن هذا التعيين مسألة متروكة لكل إمارة علي حده وفق مايحكمها من عرف في هذا الصدد .

٩ – ظهر لنا أن ولاية العهد في قطر منذ عام ١٩٤٩ كانت عرضة للاختلاف والتغاير نتيجة عدم تطبيق القواعد المقررة المتفق عليها ، مما كان سبباً في ازدواجية السلطة أدي إلي دوران البلاد في حلقة مفرغة انعكس علي مسيرتها .

١٠ – تبين أن قيام الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني (الأمير الحالي) بتولي مقاليد الحكم في ٢٢ فبراير عام ١٩٧٢ إنما هو تاكيد لحقه الشرعي في وراثة العرش ولعلّ هذا مايفسر الإجماع من قبل الأسرة الحاكمة والشعب علي مباركة هذا المسعي إضافة إلي أن خطورة الوضع في البلاد دفعته إلي الإسراع في التعجيل بهذه الحركة .

١١ – لاريب أن ولاية العهد في قطر قد أصبحت في الوقت الحاضر تسير في

اتجاهها الصحيح بعد النص عليها في النظام المؤقت ، وإن كان نص المادة (٢٢) من هذا النظام يشوبه قصور بسبب عدم إصدار القانون المنظم لتوارث الحكم الذي وعد به حتي هذه اللحظة ، إلا أن مايشفع لذلك أن النظام الأساسي لايزال مؤقتاً وفي مرحلة انتقالية ، وقد أجاز هذا النظام للأمير حق تنقيحه بالإضافة أو الحذف بالإرادة المنفردة في هذه الفترة ، ونحن نعتقد أن هذا القانون هو محل اهتمام الحكم ، سيّما وأن الفترة الانتقالية الدستورية التي لم ينته أمدها بعد تحاول معالجة الثغرات علي ضوء الممارسة العملية لأحكام النظام الأساسي توطئة لاصدار النظام الاساسي الدائم الذي أخذ الأمير علي نفسه العهد بإصداره كما تشير ديباجة النظام المؤقت ، ومن ثم سيكون النظام الدائم كاملاً وشاملاً لكلّ الأحكام والقوانين .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربيه :

١ – د . السيد محمد ابراهيم : أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، مركز الوثائق والدراسات ١٩٧٥ .

٢ – ابراهيم أبو ناب : قطر ، قصة بناء دولة ، بدون تاريخ .

٣ – د . أحمد مصطفي أبو حاكمه : تاريخ شرق الجزيرة العربيه في العصر الحديث ، مطبعة النهضه ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤ – أمل الزياني : البحرين : دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج ، مطابع دار الترجمة والنشر لشئون البترول ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٥ – د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ، ١٥٠٧ – ١٨٤٠ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦ – د . جمال زكريا قاسم : الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها [مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان : التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولي ، بيروت ، ١٩٨١] .

٧ – ج . ج لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني مكتب الأمير – قطر ، الدوحه مطابع علي بن علي بدون تاريخ .

٨ – د . حسين محمد البحارنه : دول الخليج العربي الحديثه علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونيه والدستورية فيها كتلة مؤسسة الحياة بيروت ١٩٧٣ .

٩ – د . حسين محمد البحارنه : التطورات القانونية والدستورية في دول الخليج العربية [محاضرة القيت في الدورة الدبلوماسية الثالثة ، وزارة خارجية الكويت – مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٧٢] .

١٠ – د . حسن سليمان محمود : الكويت ماضيها وحاضرها ، منشورات المكتبة الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ .

١١ – حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، مطبعة لجنة التاليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٢ – حكومة البحرين : أعداد الجريدة الرسميه .

١٣ – د . خالد العزي : الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢ .

١٤ – رياض نجيب الريس : صراع النفط والواحات ، همموم الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، مطابع إغرافيك بيروت الطبعة الاولى ، ١٩٧٣.

١٥ – راشد الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

١٦ – زهرة ديكسون فريث : الكويت كانت منزلي ، دار الكاتب العربي ، بدون تاريخ .

١٧ – سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ، القاهرة ١٩٥٩ .

١٨ – د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، الكتاب الثاني ، الطبعه الثانيه ، معهد البحوث

والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ١٩٧٢ .

١٩ – د . سيد نوفل الخليج العربي أو الحدود الشرقيه للوطن العربي دار الطليعه ، بيروت ، الطبعه الأولي ، ١٩٦٩ .

٢٠ – صالح العابد : دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠ ، بغداد ١٩٧٦ .

٢١ – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : مقدمه ابن خلدون ، الجزء الثاني القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ .

٢٢ – عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٧ .

٢٣ – د . عبد الفتاح حسن : مبادىء النظام الدستوري في الكويت ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ .

٢٤ – فريد هاليدي : المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، تعريب د . محمد غانم الرميحي ، مطابع دار الوطن ، الطبعة الأولي ، الكويت ١٩٧٦ .

٢٥ – قدري قلعجي : أضواء علي تاريخ الكويت ، دار الكاتب العربي . مطابع الجهاد ، بيروت ١٩٦٢

٢٦ – محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام ، مطبعة المعارف ، الطبعة الأولي بغداد ، ١٩٦١ .

٢٧ – د . محمد غانم الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ، ١٩٢٠ – ١٩٧٠ منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٦ .

٢٨ – د . محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها الطبعة الأولي ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨١ .

٢٩ – مصطفي مراد الدباغ : قطر ماضيها وحاضرها ، منشورات دار الطليعه للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦١ .

٣٠ – محمود صبحي : البحرين ودعوي ايران ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

٣١ – وزارة الإعلام القطرية : مجموعة خطب الأمير ، إدارة المطبوعات والنشر بدون تاريخ ١٩٦١ – ١٩٨٥ .

٣٢ – مجموعة قوانين قطر : وزارة العدل ، إدارة الشؤون القانونية . ١٩٦١– ١٩٨٥ .

٣٣ – د . يحي الجمل : النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في دراسة المباديء الدستورية العامة ، مطبوعات جامعة الكويت كلية الحقوق والشريعة ، المطبعة العصريه بالكويت ١٩٧٠ – ١٩٧١ .

٣٤ – د . يوسف محمد عبيدان : نظام الحكم في دول الخليج ، دراسة مقارنة لكل من قطر والكويت والبحرين ، مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

٣٥ – د . يوسف محمد عبيدان : معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر : دراسة تحليلية لأحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٣٦ – د . يوسف أبو الحجاج : دولة الإمارات العربيه المتحدة ، دراسة تحليلية لملامحها العامة ، المنظمة العربية للتربية والثقافه والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ثانيا : المراجع الأجنبيه :

1 - Adamyat, Frydom - Bahrain Islands, Legal and Diplomatic (study of British Iranian Controversy Frederick Apraeger) New York 1955 .

2 - C. U. A. Aitchison - A collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Fifth Edition, 1919 .

3 - Dickson, H. R. P - Kuwait and her Neighbours, London George Allen and Unwin LTD, 1965 .

4 - John Phillipy - Saudi Arabia, Beirut, 1959 .

5 - Kelly, J. B. - Eastern Arabian Frontiers, Clarcudon Press, London 1964 .

6 - Kelly, J. B. - Britain and the Persian Gulf 1759 - 1880. Oxford Clarendon Press, 1968 .

7 - Ramahi, Seif A. Elwady - Economics and Political Evolution in The Arabian Gulf States. New York Carlton Press, Inc., 1973 .

8 - S. B. Miles - Countries and Tribes of the Persian Gulf, London Frank Cass, 1966 .

9 - Zahlan, Rosemarie Said - The Creation of Qatar, Croomhelm London, 1979 .